بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحانك اللهم يا هادي المجاهدين في تيه سبل الغيوم ومبلغ السالكين الى الطريق المستقيم وفقنا للصعود على منتهى مدارج محبتك ويسر لنا العروج الى ذروة معارج معرفتك واجذبنا الى مشاهدة جمالك عن الملاهي وأرنا حقائق الاشياء كما هي وصل على ممهد قواعد التوحيد ومشيد قوانين التجريد والتفريد محمد وآله اصحاب التمجيد والتحميد وبعد فاني لما رأيت ان اجل المطالب واعلاها وارفع المآرب واسناها هو العلم بتوحيد الواجب ذاتا ووجودا فانه مناط السعادة السرمدية وبه تحصيل النجاة عن الشقاوة الابدية ووجدت ما ذكره القوم في بيان هذا المطلب الاعلى والمقصد الاسنى مدخولا معلولا لا يهتدي السالك به لكثرة ورود الشبه عليه الى المقصد والمرام ولا يطمئن به قلب ذي فطرة سليمة تخلص عن احكام الاوهام ووساوس الاوهام صرفت شطرا من عمري في المجاهدة في سبيل هذا المطلب العظيم والمقصد الجسيم مستعينا من ولي الفيض والالهام ومستمدا من الحكيم العلام حتى اهتديت بعون الله وحسن توفيقه الى ما يشفي العليل ويروي الغليل ولا يبقى فيه مجال لجدال اصحاب العناد ولا يخفى ما فيه من السداد فاردت اظهار هذه النعمة الجسيمة والعطية العظيمة شكرا للملهم الحقائق وحمدا للواهب الدقائق فاوردته في هذه الرسالة باوضح بيان وكلام بحيث يزيل لجميع الشكوك والاوهام وتثبت اقدام الافهام في تحقيق هذا المقصد والمرام والمرجو ممن نظر فيها ان لا يبادر في اول الوهلة الى الانكار بمجرد سوء الظن به وعدم الاشتهار فان العلم كما قال صاحب الاشراق ليس وقفا على قوم ليغلق بعدهم باب الملكوت ويمنع المزيد عن العالمين بل واهب العلم الذي هو بالافق المبين ما هو على الغيب بضنين ثم النظرة شرط العلم [illegible] لا بسن ما بينهما كما قال الشاعر بالفارسية

در علم ازان امام گشتم که هستم
جز ابر در تر ددو چخر رعد در فغان　در بیهاتم مبین که منطق کر کلام صد نکته
از بن یعنی کنم بیان

وها انا قد شرعت في تحرير المقصد والمرام بعون الله الحكيم العلام واوردت ايراده في هذه الرسالة في مقصدين وخاتمة

تمهيد

ان من الموجودات ما هو واجب بالذات وبيان ذلك بوجه وجيه جديد سديد ابتدعته واخترعته يتوقف على تمهيد مقدمة هي ان كل مفهوم يصدق على امر في نفس الامر فاما ان يكون ذاتيا لذلك الامر او عرضيا وان كان عرضيا فصدقه عليه اما باعتبار نفس ذلك الامر فيكون هو بذاته مصداقا له او باعتبار غيره وذلك الغير اما ان يكون امرا

انتزاعيا

انتزاعيا او امرا عينيا موجودا في الخارج فان كان امرا انتزاعيا فلا بد له من مبدأ انتزاع عيني موجود في الخارج والا لم يكن نفس امري وهو ظ وذلك الامر العيني اما ان يكون نفس ذلك الامر او غيره والامر العيني الموجود في الخارج على التقديرين سواء كان هو بذاته مصداقا لصدق هذا المفهوم او يكون مبدأ انتزاع لما هو مصداقه اما ان يكون امرا مباينا لذلك الامر بمعنى ان يكن بينهما تعلق الحلول بوجه اصلا سواء كان بينهما ارتباط بوجه آخر او لا او يكون امرا مغايرا له بينهما تعلق الحلول بان يكون احدهما حالا في الآخر او يكونا معا حالين في ثالث وهذا حصر عقلي لا مجال لاحتمال آخر فيه اصلا وهو ظ بين واذا عرفت هذه المقدمة فنقول صدق مفهوم الموجود على فرده الموجود في الخارج ايض لا يخرج عن احدى هذه الاحتمالات بالضرورة وعلى بعض تلك الاحتمالات يلزم تحقق الواجب بالذات وعلى بعض آخر منها يلزم التسلسل وهو ممتنع فلا بد ان ينتهي الى بعض الاحتمالات المستلزمة لتحقق الواجب بالذات فعلى كل تقدير واحتمال يلزم تحقق الواجب بالذات ووجوده وهو المط بيان ذلك انه على الاحتمال الاول والاول من الثاني والاحتمال الاول من ثاني الثاني يكون الواجب بالذات متحققا موجودا اما على الاحتمال الاول وهو كون مفهوم الموجود ذاتيا لفرده فلكون ذلك الفرد على هذا التقدير ممتنع الانعدام لامتناع سلب الذاتي عما هو ذاتي له وهو ظ فيكون ذلك الفرد واجبا بالذات واما على الاحتمال الثاني وهو كون نفس ذات ذلك الامر مصداقا لصدق مفهوم الموجود فلانه اذا كان نفس ذاته مصداقا لصدق مفهوم الموجود عليه يكون لا محالة واجبا بالذات لان الواجب بالذات ما يكون ذاته بذاته مبدأ الانتزاع الموجود ومصداقا لصدق مفهوم الموجود على ما حقق في موضعه واما على الاحتمال الثالث فهو كون نفس ذلك الامر مبدأ الانتزاع ما هو مصداق صدقه فلانه اذا كان نفس ذاته مبدأ الانتزاع ما هو مصداق لصدق مفهوم الموجود لكون نفس ذاته في الحقيقة مصداقا لصدق مفهوم الموجود فيكون واجبا بالذات ايض بالضرورة وعلى سائر الاحتمالات الباقية يلزم التسلسل او الانتهاء الى الواجب بالذات فانا نقول صدق مفهوم الموجود على ذلك الامر العيني الموجود في الخارج الذي فرض انه مصداق لصدق مفهوم الموجود على ذلك الامر او انه مبدأ انتزاع لما هو مصداق صدقه سواء كان مباينا له او حالا فيه او محلا له لا يخرج عن احدى تلك الاحتمالات بالضرورة وعلى الاول والثاني والثالث منها يلزم تحقق الواجب بالذات وهو المط وعلى سائر الاحتمالات الباقية ينتقل الكلام الى ذلك الامر العيني الموجود في الخارج ايض وهكذا

في غير النهاية حتى يلزم التسلسل في تلك الامور الموجودة في الخارج سواء كان مباينة لذلك الامر
الذي هو فرد الموجود او حالة فيه او محلا له او حالة في محله والتسلسل ممتنع فلا بد ان ينتهي
الى احدى الاحتمالات الثلثة المذكورة سابقا فيتحقق الواجب بالذات قطعا كما ذكرنا انفا
فان قيل ترتب الامور المجتمعة الغير المتناهية ممنوع والترتب فيما نحن فيه ممنوع قلت لا ريب
في ان صدق الموجودية على ما هو مصداق لصدق مفهوم الموجود على هذا الامر مقدم بالذات
على صدقه على ذلك الامر بالضرورة فانه ما لم يتحقق اولا مصداق صدق موجودية امر لا يتحقق
ذلك الامر بالضرورة وهو ظ على ان الترتب والتقدم الطبيعي بين الحال والمحل ضروري
ثم انا نعلم بالضرورة انه لو كان صدق مفهوم الموجود على كل موجود باعتبار ارتباطه بالامر
المباين له لم يصدق مفهوم الموجود على شيء اصلا فظهر وتبين ان وجود الواجب بالذات
على احتمال من تلك الاحتمالات الاربع في صدق مفهوم الوجود على الموجودات
بل صدق كل مفهوم على كل افراده ضروري لازم قطعا وهو ما اردناه ه ه

[illegible marginal gloss]

المقصد الاول في اثبات تفرد الواجب الحق تعالى شانه بالموجود الحقيقي وكون غيره موجودا
بالانتساب اليه والارتباط به وهو يشتمل على مقدمة وفصلين المقدمة في استيفاء الاراء
والاهواء في كيفية نسبة الوجود الى الموجودات من الواجب والممكنات وتلخيص كلام كل فرقة تكلم
في هذا المرام فنقول المذاهب والآراء في هذا مختلفة والتتبع والتفحص دل على انها ستة
الاول ما هو المشهور عند جمهور المتكلمين من ان للوجود معنى بديهيا غير موجود في الخارج
زائد في الموجودات كلها وللواجب حقيقة غير معلومة وقيل معلومة والوجود زائد عليها
عرض لها كما في ساير الممكنات الثاني ما هو المشهور عند المتاخرين من المتفلسفين
من ان الواجب فرد خاص للوجود فهو الوجود الخاص والوجود العام البديهي اعتباري
زائد في الكل من الواجب والممكنات وهو في الواجب معلل بذاته وهو الوجود الحقيقي
الذي لا يمكن ان يعلم كنه حقيقته اصلا الثالث ما نقل عن بعض الاعلام من ان الواجب
موجود بحت والممكن شيء موجود والوجود العام اعتباري لا عروض له للمهيات في نفس الامر
اصلا بل بمحض الاعتبار وسيجيء تحقيق ذلك وتفصيله الرابع ما نسب الى المشائين
من ان الوجود له افراد مختلفة الحقائق احد افراده حقيقة الواجب فهو وجود خاص
وله افراد اخر كل وجود خاص مخالف لحقيقة الواجب مختلف مخالف لبعض والوجود
المعلوم بديهة لازم عام لتلك الوجودات الخاصة ولكل ممكن وجود خاص عارض له
قايم به حال فيه والمتاخرون باسرهم قد تصدوا لابطاله في كتبهم المتداولة بالتمسك
بالمقدمة المشهورة وهي ان ثبوت الشيء للشيء فرع لثبوت المثبت له فكيف يكون وجود
الشيء حالا فيه وقد يناقش في تلك المقدمة والاولى عندي ان يقال كل ما اتصف بشيء
او حصل له شيء لا بد ان يكون حاصلا متحصلا من غير ذلك الشيء وبدونه ومع قطع النظر
عنه على ما يشهد به الفطرة السليمة والمنازع في ذلك مكابر فوجود الشيء لا يكون حالا فيه
اصلا ولا يبعد ان يعبر المقدمة المشهورة بما ذكرناه وكذا ما افاده المحقق الدواني
من ان الموصوف بامر لا بد ان يكون في ظرف الاتصاف غير مخلوط بذلك الامر فافهم
الخامس ما نسب الى شيخ الاشراق من ان الوجود هو الظهور والنور وهو حقيقة واحدة
لها افراد مختلفة بالكمال والنقص كالنور واكمل افراده هو الواجب الغني عن الكل وساير
افراده الناقصة ممكنات بعض من تلك الافراد الناقصة مجردات بعضها اضعف
من بعض وبعض اخر عارضة للمهيات الظلمانية الجسمانية كنور الشمس والكواكب

وما يرد عليه مما يختص به انه هب ان حقيقة الكامل يمكن ان يكون بعينه حقيقة الناقص لكن لا يمكن
ان يكون حقيقة الواجب بعينه حقيقة الممكن وكيف يمكن ان يكون حقيقة ما هو بنفس ذاته وحقيقته سببا
لانتزاع الوجود والموجودية اعني الواجب عين حقيقة ما ليس كذلك البتة وكما قد فصلنا
ذلك في بعض رسايلنا السادس ما نسب الى المتصوفة على ما هو المشهور من ان الوجود واحد
موجود هو الواجب تعم شانه وساير الموجودات من الممكنات عارضة له كما قيل قال قايل
منهم هستى بقياس عقل اصحاب قيود جز عارض اعيان حقايق ننمود ليكن بمكاشفات
ارباب شهود اعيان همه عارضند ومعروض وجود على ما هو ظاهر عبارته او ان
ساير الموجودات من الممكنات خيالات غير محققة وتوهمات باطلة ومفاسد كلا القولين
لا يخفى على اولى النهى ولعل مرادهم غير ما هو ظاهر عباراتهم على ما بيناه في بعض رسايلنا
السابع ما يتراءى من اقوال بعضهم على ما قيل من ان الوجود بهذا المعنى المعلوم بديهة
كنه حقيقة الواجب ونوعه وله افراد اخر عارضة للممكنات والكل نوع واحد وليس لشيء
من الموجودات الخاصة حقيقة مجهولة وفساد هذا المذهب اظهر من ان يخفى فان كون الوجود
بالمعنى المصدري او المفهوم الموجود المطلق الكلي حقيقة للواجب بذاته ظاهر البطلان
ثم اشتراك الواجب مع عوارض الممكنات في تمام الحقيقة مما لا يقول به عاقل وفساده
ظاهر جلي والحق انه لم يذهب اليه ذاهب الثامن ما ذهب اليه بعض اعاظم الاعلام
من ان الواجب الحق عين الموجود الحقيقي وهو الآن الحق وجميع المجردات وبعض
الماديات عين الانية التي هي الوجود بمعنى ما به الحصول لا الحصول وبعض آخر من
الماديات وهو المهيات موجودة بالتعلق بالانية وفيه ما فيه التاسع ما هو ذوق
المحققين من الحكماء ومشرب المتألهين من العرفاء من ان الواجب الحق هو الوجود
الحقيقي القايم بذاته وساير الموجودات من الممكنات موجودة بالانتساب اليه
والارتباط به انشاء بالا نعلم كنهه الا الراسخون في العلم وهو المختار عندي
وسابيّنه بوجه وجيه تفردت به ثم اني ما تصديت لذكر مفاسد بعض الاقوال
والمذاهب الباطلة اما لغاية شهرتها اولان في اثبات مذهب المختار غنية عنه
كما لا يخفى على اولى النهى الفصل الثالث في بيان مفاسد بعض الوجوه المزيفة
التي وصل الينا في اثبات المذهب المختار فنقول منها ما افاده المحقق العلامة الدواني
في رسالته الجديدة في اثبات الواجب حيث قال نقول نظرنا في نفس الوجود المعلوم

بوجه ما

بوجه ما فاذا نادانا البحث والنظر الى انه امر قايم بذاته هو الواجب ومحصله انا نظرنا في الوجود
المشترك بين الموجودات فعلمنا ان اشتراكه ليس اشتراكا عروضيا بل اشتراكا من حيث
النسبة فظهر ان الوجود الذي ينسب الى جميع المهيات امر قايم بذاته غير عارض لغيره
واجب لذاته كما انا لو نظرنا الى مفهوم الحداد والمشمس توهمنا في بادي النظر ان الحديد
والشمس ليسا مشتركين بحسب العروض بل اشتراكهما بحسب نسبة كل من تلك الافراد
اليهما ظهر ان توهم العروض كان باطلا وان ما حسبناه عارضا مشتركا فهو غير عارض
في الواقع بل امر قايم بذاته وتلك الافراد نسبة خاصة اليه فليس هناك شيئان ولا حديد
وانت خبير بان كون الوجود عارضا للمهيات على ما هو المشهور الذي سبق اليه النظر
الاول لا يصفو عن الكدورات المشوشة للاذهان السليمة لا سيما على ما تقرر
عند المتاخرين من ان ثبوت الشيء للشيء وعروضه له فرع ثبوت المثبت له في نفسه
اذ الكلام في الوجود المطلق وليس للمهية قبل الوجود المطلق وجود حتى يمكن الاتصاف
فرعا لذلك الوجود وما قاله بعضهم من ان الاتصاف بالوجود انما هو في الذهن لا يجديهم
نفعا لانه اذا نقل الكلام الى الاتصاف بالوجود الذهني لم يكن له مهرب واستثناء
الوجود عن المقدمة القايلة بالفرعية تحكم على ان شاهيرهم قد جوزوا في هذا الاستثناء
والقول بان ثبوت الشيء للشيء انما يقتضي ثبوت ذلك الشيء اذا كان ثبوته له على
نحو ثبوت الاعراض لمحالها لا على نحو ثبوت الاوصاف الاعتبارية يقدح في اثبات
الوجود الذهني اذ مداره على ان المعدومات الخارجية متصفة بحسب نفس الامر بصفات
ثبوتية فيكون موجودة في نفس الامر واذ ليس وجودها في الخارج فهي في الذهن ومن
البين ان المعدومات الخارجية لا تتصف بالاعراض بل انما تتصف بالصفات
الاعتبارية فقط ثم من البين انه اذا كان الوجود وصفا للمهية وكان اثر الفاعل
هو اتصاف المهية بالوجود على ما قرروا واشتهر عنهم لزم ان يكون الصادر عن الفاعل
هو ذلك الامر النسبي وظاهر ان النسبة فرع المنتسبين فلا يصح كونها اول الصوادر
الى غير ذلك من الظلمات التي تعرض من القول بعروض الوجود للمهيات وعلى ما ذكرنا
لا يتوجه شيء من الشبهات هذا ما افاده واقول هذا البحث والنظر الذي اداه الى القول

الوجود

لقيام الوجود بذاته انه جزئي حقيقي واجب بالذات والممكنات موجودة بالانتساب اليه
المشترك اشتراكه من حيث النسبة لا من حيث العروض ان كان غير ما يستفاد من
دليل قوله وانت خبير بما يستفاد منه تأييده فانت خبير بانه مطالب ببيان
هذا البحث والنظر حتى ينظر فيه وان كان ذلك البحث والنظر هو بعينه ما افاده في ذيله
كما هو الظاهر ففيه نظر اما اولا فلانه يجب انه على القول بالنوعية لا يصح عروض الوجود
للمهيات مع انه فيه ما فيه على ما سيشير اليه لكن الحق عنده كما صرح به في حواشيه القديمة
الاستلزام اعني ان ثبوت الشيء للشيء مستلزم لثبوت المثبت له وعلى القول بالاستلزام
يصح عروض الوجود للمهيات في نفس الامر على ما صرح به في بعض حواشيه القديمة
حيث قال ثم نقول اتصاف شيء ما في نحو من الوجود ان وجب ان يتأخر
عن اتصافه بذلك النحو من الوجود لزم ان لا يتحقق في نفس الامر ظرف للاتصاف
بالوجود في نفس الامر والا تقدم على نفسه او يتسلسل وان لم يجب تأخره تم الدليل
على ان الاتصاف بالوجود الخارجي ليس في الخارج ولا مخلص عن ذلك الا بان يقال
المعتبر في الوجود الذي هو ظرف الاتصاف هو ان يمتاز الموصوف بحسب ذلك
الوجود عن الوصف والمهية لا يمتاز بحسب الوجود الخارجي عن ذلك الوجود بل
بحسب الوجود في الذهن لكن يمتاز عن الوجود في نفس الامر بحسب الوجود في نفس الامر
اذ للعقل ان يعتبر المهية بدون ملاحظة الوجود فيحكم بوجود المهية في نفس الامر
ممتازا بحسب هذا الوجود عن الوجود في نفس الامر وان كان غير ممتاز عنه
بحسب نحو اخر من الوجود في نفس الامر ايضا قلت مثل هذا انتهى وسوق كلامه
في هذه الرسالة ايضا لا يخلو عن اشارة الى صحة العروض على القول بالاستلزام
كما لا يخفى واذا صح العروض على القول بالاستلزام الذي هو الحق عنده لا يتحقق هذا
البحث والنظر وهو عدم صحة العروض على تقدير النوعية التي ليس تحقيقا في الواقع
ولا عنده مؤديا الى كون الوجود جزئيا حقيقيا قائما بنفسه مشتركا من حيث النسبة
وهو ظاهر واما ثانيا فلانه على تقدير عدم عروض الوجود للمهيات بحسب نفس الامر
مطلقا لا يلزم ما ادعاه ولم لا يجوز ان لا يكون الوجود عارضا للمهيات في نفس الامر

اصلا

اصلا ويكون موجودية المهيات باتحادها مع مفهوم الموجود كما اختاره بعض الاعلام
لا بعروض الوجود لا بد لنفي ذلك من دليل وايضا لم لا يجوز ان يكون صحة انتزاع الوجود
عن المهيات كافيا في موجوديتها وان لم يكن تلك الصحة اتصافا وعروضا بناء
على ما قرره من منع الاتصاف وصدق المشتق على شيء لا يستدعي قيام مبدأ
الاشتقاق به ولا اتصافه به كما اعترف به في هذه الرسالة بعدما تأمل
في ذلك قديما والحاصل انه لا يلزم من عدم عروض الوجود للمهيات في نفس الامر
كونه جزئيا حقيقيا مشتركا من حيث النسبة لقيام احتمالات اخر في موجوديتها لا بد
من ابطالها في اثبات المطلوب على ما لا يخفى واما ثالثا فلان ما ذكره من ان القول
بان ثبوت الشيء للشيء انما يقتضي ثبوت ذلك الشيء اذا كان ثبوته له ثبوت الاعراض
لمحالها على نحو ثبوت الاوصاف الاعتبارية يقدح في اثبات الوجود الذهني
ثم لان هذا القائل لعله يقول ان ثبوت الاعراض لمحالها يقتضي تقدم ثبوت المثبت له
بخلاف ثبوت الاوصاف الاعتبارية فانه لا يقتضي تقدم ثبوت المثبت له والموصوف
بل انما يستلزمه فقط وتلك التفرقة غير مستنكر قطعا ولا يقدح في اثبات الوجود
الذهني اصلا كما لا يخفى واما رابعا فلان قوله ثم من البين انه اذا كان الوجود
وصفا للمهية الخ انما يدل على تقدير تسليم جميع مقدماته ان اثر الفاعل ليس
الاتصاف بالوجود بل هو نفس المهية عند المحققين لان المهية لا تتصف
بالوجود في نفس الامر ولم لا يجوز ان تتصف بها المهية في نفس الامر ولكن
الاتصاف به اثر الفاعل بالذات فلا يلزم ما هو مطلوبه اصلا ثم قوله
والظاهر ان النسبة فرع المنتسبين محل نظر وكذا قوله وعلى ما ذكرنا لا يتوجه شيء
من الشبهات ويتبين مما ذكرناه ان كلامه قدس سره في هذا المقام ضعيف جدا لا يسمن
ولا يغني من جوع قطعا فتدبر ومنها ما ذكره بعض المحققين في شرحه للتجريد
وهو قريب مما افاده المحقق الدواني قدس سره حيث قال وتحقيق الكلام في المقام
انا اذا خصصنا المقدمة القائلة بان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له

بما ذكرناه صح ما قلنا من قيام الوجود بالماهية من حيث هي اما لو لم نخصص كما اشتهر بين النظار
وذهب اليه ايضا المحقق الشريف في هذا المقام وقال التخصيص في القواعد العقلية مما لا يجوز
فلا يصح ما قلناه ايضا ولزم ثبوت ما ذهب اليه القائلون بوحدة الوجود من ان الوجود
الذي هو مبدأ الآثار موجود بذاته وهو الحق سبحانه والماهية المعدومة في انفسها
مستندة اليه نوع استناد مجهول الكيفية به يصير تلك الماهيات موجودة مترتبة
عليها الآثار وذلك لانه لا يجوز قيام الوجود بالمعنى المذكور بالماهية من حيث هي بناء على
المقدمة المذكورة ولا بالماهية الموجودة بعين ما ذكروه في امتناع قيام الوجود بمعنى
الكون والحصول بالماهية الموجودة ومن البين ان بين الوجود والماهية استنادا
فاذا امتنع ذلك من جانب الوجود تعين ان يكون من جانب الماهية ولا يمكن ذلك
الا بان يكون الوجود موجودا بنفسه من غير ضميمة والا لزم ما لزم من قيام الوجود بالماهية
وما يكون كذلك ليس الا واجبا بالذات وهو الحق سبحانه وان يكون الماهيات مستندة
اليه نوع استناد به يصير الماهيات موجودة اي منسوبة الى الوجود الحق كالمشمس
الماخوذ من الشمس والمعلول الماخوذ من العلة ولما ثبت موجوديتها بهذا المعنى
صح قيام الاشياء بها ومن جملتها الوجود بمعنى الكون والحصول لا يقال على تقدير
عدم التخصيص يثبت ما ادعاه هولاء ان لو كان موجودية الشيء في الخارج عبارة
عن اتصافه بالوجود اما اذا كان عبارة عن كونه بحيث اذا حصل في العقل
كان متصفا بالوجود الخارجي فلا لانا نقول القول باتصاف الماهية بالوجود الخارجي
في الذهن قد ابطلناه مع انا اذا نقلنا الكلام الى ثبوت تلك الحيثية اتجه عليه
ما قلناه في الاتصاف بالوجود ولا يذهب عليك ان التقرير المثبت لمذهب
هولاء اثبت الواجب واثبت المعية الذاتية المدلول عليها بظاهر قوله وهو معكم
اينما كنتم واثبت ان لا باقي على الوجود الا هو واقول فيه نظر من وجوه اما اولا فلان
المقدمة التي هي مناط الدليل بزعمهم وهي ان ثبوت الشيء للشيء فرع لثبوت المثبت له
سواء خصص اولا غير مسلم بل ثبوت شيء لشيء مستلزم لثبوت المثبت له لا فرعه وفي الدليل

المذكور

المذكور لا يتم الا على تقدير الفرعية كما اعترف به واما ثانيا فلان ما ذكره من التخصيص
هو ان هذه المقدمة مسلمة فيما اذا كان الثابت من الامور المنضمة بالفعل الى الشيء
كالسواد والبياض واما اذا كان من الامور الانتزاعية التي تحصل بضرب من
التحليل كالوجود فلا ولا يخفى عليك ان ذلك ليس تخصيصا ممنوعا في القواعد العقلية
فان محصل هذا التخصيص ادعاء الفرق بين ثبوت الامور الموجودة بالفعل للشيء
وبين صحة انتزاع الامور الانتزاعية عنه في ان احدهما يستدعي تقدم ثبوت المثبت له
والآخر لا يستدعي تقدم ثبوت مبدأ الانتزاع وان استلزمه والفرق بينهما في
ذلك ليس تخصيصا في القواعد العقلية فانه مما يقبله الفطرة السليمة ولا ينكره وما قال
المحقق الشريف في هذا المقام من ان ذلك تخصيص في القواعد العقلية فلعله
يريد الكلام من خصص نفس الوجود من بين الامور المنضمة بالفعل والامور
الانتزاعية معا فقال ثبوت شيء لشيء مطلقا فرع لثبوت المثبت له سوى نفس الوجود
فانه ليس ثبوته ولا انتزاعه فرعا لثبوت ما انتزع منه وهذا كما قال المحقق تخصيص
في القواعد العقلية بلا مخصص بخلاف ما ذكرنا واما ثالثا فلان ما ذكره من ان
من البين ان بين الماهية والوجود استنادا غير بين فان المسلم ان بين الماهية
والوجود بمعنى الكون استنادا واما ان بينها وبين الوجود بمعنى مبدأ الآثار
استنادا فلا بد له من بيان ودعوى البداهة غير مسموعة بل الصادر عن الفاعل
انما هو نفس الذات والماهية كما هو مذهب صاحب الاشراق والعقل ينتزع منها
الوجود بمعنى الكون واما رابعا فلان قوله وما يكون كذلك ليس الا واجبا وهو الحق
سبحانه ممنوع يحتاج الى بيان فانه لا يلزم من عدم احتياج شيء في ان يكون مبدأ
للآثار الى ضم ضميمة ان يكون واجبا بالذات بل الواجب بالذات ما لا يحتاج
في ان يكون مبدأ للآثار الى الغير مطلقا ويجوز ان لا يحتاج شيء في ان يكون
مبدأ للآثار الى ضم ضميمة وان احتاج الى جاعل وقد ذكر هذا المحقق هذا الكلام
بعينه في مثل هذا المقام فانه بعد ما ذكر من ان الوجود يجوز ان يكون موجودا

بنفسه قال قيل فاذن يكون الوجود واجبا بالذات اذ لا نعني بالواجب الا ما يترتب عليه
الآثار من غير ضميمة واجيب عنه بان كون الوجود كذلك متوقف على تاثير من الفاعل
وحصول من المهية والواجب لا يتوقف في ترتب الآثار على امر ما وما اورد على هذا
الجواب ايرادا اصلا وهو يدل على كونه مرضيا عنده فكيف يبني الكلام على خلافه
فيتبين هذا المرام واما خامسا فلانه لا يلزم من مجرد امتناع قيام الوجود بالمهية
موجودة نوع ارتباط بالوجود مجهول الكيفية لجواز ان يكون الوجود محلا لها كما ذهب اليه
وهم جمع المتصوفة فلا يتم ما ذكره هذا القايل الا بابطال هذا الاحتمال وينبغي ان
يشير الى بطلانه وليس في كلامه اشارة الى ذلك اصلا ومما ذكرنا ظهر ان ما افاده
هذا المحقق في هذا المقام لا يفي ايضاحه باثبات هذا المقصود والمرام كما لا يخفى على اولي
الافهام تذنيب وتعقيب فيه بيان صحة عروض الوجود بمعنى الكون للموجودات
بحسب نفس الامر اعلم ان العلامة الدواني بنى صحة عروض الوجود للموجودات
بحسب نفس الامر على ان ثبوت الشيء للشيء مستلزم لثبوت المثبت له لا فرعه فانه قال
في حواشيه على التجريد لا اشكال في كون الاتصاف بالكلية ونظايرها بحسب الوجود
الذهني ولا في ان الاتصاف بالفوقية والعمى بحسب الوجود الخارجي اذ الوجودان
شرطان للاتصافين كما يدل عليه صحة تخلل الفاء نقول وجد في الذهن فصار كليا
ووجد في الخارج فصار فوقا او اعمى لكن في نفس الوجودين اشكال كما مر اليه الاشارة
اذ لو اشترط في الوجود الذي هو طرف الاتصاف تقدمه على الاتصاف ظهر ان
الاتصاف بالوجود الخارجي ليس بحسب الخارج لكن لزم ان لا يكون الاتصاف
بالوجود في نفس الامر بحسب نفس الامر لعدم تقدم الشيء على نفسه وان اكتفى
بمجرد كونه منتزعا من المهية الموجودة بذلك الوجود لزم ان يكون الاتصاف
بالوجود الخارجي بحسب الخارج فانه منتزع من المهية الموجودة في الخارج فالوجه
كما اشرنا اليه ان نعتبر فيه بعد كون الاتصاف مستلزما لهذا النحو من الوجود
ان يكون ذلك النحو من الوجود غير مخلوط بذلك العارض وظ ان المهية في الوجود

الخارجي

الخارجي مخلوط به بحسب نفس الامر لكن للعقل ان ياخذه غير مخلوط لشيء من العوارض
فهو في هذا الاعتبار معرى عن جميع العوارض حتى عن هذا الاعتبار فهذا النحو
من الوجود طرف للاتصاف به وهو نحو من انحاء وجود المهية في نفس الامر لاتصال بحسبه
هذا النحو من الوجود متقدم على ساير الاتصافات فلو اعتبر التقدم لتم الكلام لانا
نقول ان هذا النحو لا تقدم له على نفسه والاتصاف بهذا النحو في هذا النحو فلا يصح
اشتراط التقدم انتهى كلامه واقول فيه نظر فانه شرح جعل الاتصاف في الاعتباريات
عبارة عن كون الموصوف في نحو من انحاء الوجود بحيث لو لاحظه العقل صح له
ان ينتزع منه تلك الصفة على ما صرح به في حواشيه القديمة على التجريد غير مرة
والمرتبة العقلية التي جعلها طرف الاتصاف بالوجود هي مرتبة اخذ المهية من حيث
هي غير مخلوطة لشيء من العوارض معرى عن جميعها حتى عن هذا الاعتبار على ما صرح به
ولا ريب في ان المهية في هذه المرتبة وبهذا الاعتبار ليس بحيث لو لاحظه العقل
صح له ان ينتزع عنه الوجود الخارجي كيف ولو كان كذلك لكانت مخلوطا به وهذه
المرتبة انما هي مرتبة التجرد كما قال به واذا لم يكن في هذه المرتبة بهذه الحيثية لم يكن
تلك المرتبة طرف اتصافها بالوجود الخارجي ثم ان الاتصاف عنده اما بانضمام
الصفة الى الموصوف في الوجود كانضمام السواد الى الجسم وذلك في الصفات
الموجودة في الخارج واما ان يكون الموصوف بحيث يصح ان ينتزع منه تلك الصفة
وذلك في الاعتباريات ولا ريب في ان اتصاف المهية بالوجود من القسم الثاني
فاذا لم يكن المهية في طرف بحيث ينتزع منه الوجود كمرتبة تجرده عن العوارض مطلقا
كيف يكون هذه المرتبة طرف الاتصاف به اذ الاتصاف في الوجود عبارة
عن كون الموصوف به بهذه الحيثية ففي مرتبة لا يتحقق هذه الحيثية لا يكون اتصاف
قطعا ففي مرتبة التجرد عن الوجود كيف يكون الاتصاف بالوجود بهذا المعنى وهو ظ
والحاصل انه يجتمع في مرتبة اتصاف المهية بالوجود بين امرين متنافيين احدهما
كون المهية في تلك المرتبة بحيث يصح انتزاع الوجود عنه فانه لا معنى اصلا لاتصاف المهية

بالوجود الا ذلك وثانيهما كون الماهية في تلك المرتبة وبهذا الاعتبار غير مخلوط بالوجود
واذا لم يكن بهذا الاعتبار والملاحظة مخلوطا بالوجود لم يصح انتزاع الوجود عنها في
هذه المرتبة وبحسب تلك الملاحظة فهما امران متنافيان لا يجتمعان فلا يكون مرتبة التجرد
عن الوجود بعينها مرتبة الاتصاف بحسب نفس الامر اللهم الا بمجرد ضم العقل اليها
فيكون الاتصاف به في هذا الظرف محض اختراعه وفيه ما فيه وهو خلاف ما بني الكلام
عليه فتامل وقال بعض المحققين على ما سمعت منه انه يمكن عروض الوجود للموجودات
بحسب نفس الامر على تقدير قاعدة الفرعية ايضا وذلك بان يقال ان الخارج ظرف
نفس الوجود الخارجي للموجود الخارجي والذهن ظرف اتصافه بالوجود الخارجي وعروضه له
وفي الموجود الذهني الذهن ظرف نفس الوجود الذهني وهذا الظرف في مرة ومرتبة
اخرى او ذهن اخر ظرف عروض الوجود الذهني لذلك الموجود الذهني واتصافه به
فالوجود الذهني مقدم على الاتصاف بالوجود الخارجي في ظرف الذهن وكذا الوجود
الذهني في مرة مقدم على الاتصاف بالوجود الذهني في مرة ومرتبة اخرى ولا يلزم
تقدم الشيء على نفسه ولا التسلسل لانقطاعه بانقطاع الاعتبار فان قيل لو كان
اتصاف الماهية بالوجود الخارجي بحسب الذهني وكذا اتصافه بالوجود الذهني في مرتبة
اخرى يلزم توقف موجودية الماهية في الخارج على تعقل ذلك الشيء ووجوده في الذهن
وكذا يلزم توقف موجودية الشيء في الذهن على تعقله ووجوده في الذهن مرة اخرى
وهذا كما ترى قلنا مبنى هذا الكلام على توهم ان وجود الشيء في الخارج او الذهن
انما هو باتصاف الشيء بالفعل بالوجود الخارجي او الذهني وليس كذلك بل وجوده
مطلقا انما هو بتاثير الفاعل فيه لا باتصافه بالوجود بالفعل هذا ولكن في الفرق
بين ظرف نفس الوجود وظرف الاتصاف به والعروض عندي في هذا المقام اشكال
وهو ان الوجود الخارجي مثلا لا يعرض للشيء في الذهن كعروض السواد للجسم وهو ظاهر
بل اتصاف الشيء به في الذهن بمعنى صحة الانتزاع وصحة الانتزاع مشترك بين الخارج
والذهن فلم جعلت الخارج مثلا ظرف نفس الوجود والذهن ظرف الاتصاف

بالوجود

بالوجود ولا فرق بينهما في ذلك اصلا وما رايت في كلامهم ما ينبغي بتحقيق ذلك وما افاده
المحقق الدواني في الفرق من ان ظرف العروض هو مرتبة التجرد لا الخلط فقد عرفت حاله
آنفا واقول لا يبعد ان يقال في بيان ذلك الفرق انا نعلم بالضرورة انه لا بد ان يكون
كل محل وموصوف متحصلا حاصلا بدون ذلك الحال وتلك الصفة ومع قطع النظر
عنهما والمنازع مكابر وقد مر الى ذلك اشارة فالموصوف بالوجود الخارجي
او الذهني لا بد ان يكون حاصلا متحصلا في ظرف الاتصاف بهما مع غير الوجود
الخارجي والذهني وبدونهما ومع قطع النظر عنهما ولا ريب ان الامر الموجود في الخارج
او الذهن لا يكون حاصلا متحصلا في الخارج او الذهن مع قطع النظر عن الوجود
الخارجي او الذهني فلا يكون صحة انتزاعه عنه في الخارج او الذهن اتصافا وعروضا
بخلاف ما لو وجد الامر الخارجي في الذهن فان الامر الخارجي اذا وجد في الذهن
كان حاصلا متحصلا في الذهن بدون الوجود الخارجي فيتصف بالوجود الخارجي
في الذهن ويكون صحة انتزاع الوجود الخارجي عنه فيه اتصافا به وعروضا وكذا
الموجود في الذهن اذا يعقل مرة اخرى يصير صحة انتزاع الوجود الذهني الاول
عنه بناء على تحصله به اتصافا به وعروضا فيصير المرتبة الثانية من الوجود الذهني
ظرفا للاتصاف والعروض بخلاف المرتبة الاولى فتدبر **الفصل الثاني**
في اثبات المذهب المختار وهو ان الواجب الحق هو المتفرد بالوجود الحقيقي وهو عينه
وغيره من الموجودات موجودة بالانتساب اليه والارتباط به ارتباطا خاصا
وانتسابا مخصوصا لا بعروض الوجود كما هو المشهور بوجه وجيه برهاني تفردت به
اقول تحقيق ذلك يستدعي تمهيد مقدمتين الاولى ان الوجود قد يطلق ويراد به
الكون في الاعيان ولا ريب في كونه اعتباريا انتزاعيا لا يمكن ان يكون عين
ذات الواجب الحق قطعا وقد يطلق ويراد به ما هو مبدأ ومنشأ لانتزاع الوجود
بمعنى الكون في الاعيان والموجودية ومصحح صدقه وحمله وهو بهذا المعنى عين
الواجب فانه لو لم يكن في نفسه وبذاته مبدأ لانتزاع الوجود ومصداق صدقه
لم يكن في حد ذاته من حيث هو موجودا فيحتاج الى جاعل يجعله موجودا بالضرورة فان

بمكن
توسط الجعل بين الشي ونفسه ممتنع واما كونه شيئا آخر وصيرورته امرا آخر بعد ما لم
يكن في نفسه وحد ذاته لكن محتاج الى جاعل وفاعل بالضرورة فهو عين الوجود بهذا المعنى وما هو
المشهور عند الجمهور من انه وجود خاص او فرد للوجود المطلق يؤول الى ما ذكرنا
وكذا ما قال بعضهم من انه الوجود البحت في ما سيجي الثانية ان مناط الوجوب
الذاتي ليس الا كون نفس ذات الواجب من حيث هي مبدأ لانتزاع الوجود والموجودية
فانا اذا فتشنا وتفحصنا عن امر يكون منشأ لعدم احتياج الواجب في الموجودية الى
العلة والجاعل واستغنائه عنها لا نجد الا كون الواجب في حد ذاته وفي نفسه ومن
حيث هو مبدأ ومنشأ لانتزاع الوجود ومصداقا لصدق الموجود فانا نعلم بالضرورة
ان الشي اذا كان من حيث ذاته بحيث يصح انتزاع الموجودية عنه لاستغنى عن
فاعل وجاعل يجعله موجودا ولا يحتاج فيه الى الفاعل اصلا واذا كان كون الشي
في حد ذاته بحيث يصح انتزاع الوجود عنه مناطا لوجوبه ومستلزما لكونه واجبا
بالذات لا يكون الممكن من حيث ذاته وفي حد نفسه ومن حيث هو مبدأ لانتزاع الوجود
ومصداقا لصدق الموجود بالضرورة والا لكان واجبا بالذات فكل ممكن ليس في حد ذاته
ونفسه ومن حيث هي مبدأ لانتزاع الوجود ومصداقا لصدق الموجود اصلا قطعا قال
المحقق الدواني في حواشيه القديمة على التجريد اقول ملخص ما نقلناه وما تركناه بيانه
من تصريحاتهم وتلويحاتهم ان حقيقة الواجب عندهم هو الوجود البحت القائم بذاته
المعرى في ذاته عن جميع القيود والاعتبارات الغريبة فهو اذا موجود بذاته
متشخص بذاته عالم بذاته قادر بذاته الى غير ذلك اي ان مصداق الحمل في جميع
صفاته هويته البسيطة التي لا تكثر فيها بوجه من الوجوه ومعنى كون غيره موجودا انه
معروض لحصة من الوجود المطلق بسبب غيره بمعنى ان الفاعل جعله بحيث لو لاحظه
العقل انتزع منه الوجود فهو بسبب الفاعل بهذه الحيثية لا بذاته بخلاف الاول
ثم قال بعد كلام وقع في البين واذا تمهد هذا فنقول هذا المعنى العام المشترك
فيه من المعقولات الثانية وهو ليس عين الشي منها حقيقة نعم مصداق حمله على الواجب
ذاته بذاته كما مر ومصداق حمله على غيره ذاته من حيث هو مجعول الغير فالمحمول

في الجميع

في الجميع زائد بحسب الذهن الا ان الامر الذي هو مبدأ انتزاع المحمول في الممكنات
ذاته من حيثية مكتسبة من الفاعل وفي الواجب ذاته بذاته فانه كما سبق عندهم وجود
قائم بذاته فهو في ذاته بحيث اذا لاحظه العقل انتزع منه الوجود المطلق بخلاف
غيره هذا كلامه وهو صريح في ان ذات الواجب وجود لكونها من حيث هي وفي حد نفسها
مبدأ لانتزاع الوجود ومصداقا لصدق الموجود وان الممكن ليس في حد نفسه ومن
حيث هو مبدأ لانتزاع الوجود ومصداقا لصدق الموجود وانما ينتزع منه الوجود
بسبب حيثية مكتسبة من الفاعل وليس ذاته بذاته مصداقا للموجودية ومبدأ لانتزاعها
اصلا واذا عرفت هاتين المقدمتين فنقول كل ممكن سواء سمي بالوجود او بالماهية
لا يكون من حيث هو بحيث يصح انتزاع الوجود والموجودية ثم يصير موجودا ومبدأ
لانتزاع الوجود الا بتغير عما كان عليه في نفسه ضرورة انه لو بقي حين الوجود على ما كان
عليه في نفسه ولم يتغير عنه كان كما كان في نفسه لا موجودا اذ كل شي في حد ذاته ليس
الا هو فلو صار امرا آخر بعد ما لم يكن في نفسه كذلك لا بد ان يتغير عما كان عليه في نفسه
فكل ممكن يوجد لا بد ان يتغير عما كان عليه في نفسه وحد ذاته ولهذا صرح المحقق
الدواني في ما نقلناه عنه بان المعلول يكتسب حين الوجود من الفاعل حيثية مصححة
لانتزاع الوجود عنه ولا ريب ان التغير عما كان عليه في نفسه اما بضم ضميمة اليه او
بارتباطه بامر آخر لا سبيل الى الاول لان الضميمة اما ان يكون واجبا بالذات
او ممكنا لا يجوز ان يكون واجبا بذاته لان انضمام الواجب الى الممكن اما بكونه
حالا فيه او محلا له وكلاهما ممتنع كما حقق في موضعه وكذا لا يجوز ان يكون
الضميمة ممكنا اذ لا بد ان يكون ذلك الممكن موجودا عينيا او يكون له مبدأ انتزاع موجود
بان يكون الضميمة امرا اعتباريا بنفس الامر ضرورة انه لا يمكن انضمام امر معدوم محض
لا شي اصلا فان كان موجودا عينيا ننقل الكلام اليه اذ كل ممكن موجود وان
فرض انه نفس الوجود يحتاج في ان يوجد الى الضميمة لما مر فيتسلسل الامر الى غير النهاية
وان كان امرا اعتباريا له مبدأ انتزاع موجود بقوله ذلك المبدأ ليس نفس

لانتزاع
ذات الممكن من حيث هي والا لكان الممكن بنفس ذاته مبدأ لانتزاع لا امر هو مصحح
الموجودية وذلك مستلزم لكونه مبدأ لانتزاع الوجود والموجودية بنفس ذاته فانها
بنفسها مبدأ انتزاع لما هو مبدأ انتزاع الموجودية فيكون واجبا بالذات ولا يجوز ان
يكون ذلك المبدأ نفس ذات الممكن لا من حيث هي بل باعتبار اخر وحيثية اخرى وانضمامها
الكلام المباحثي بتمامه وهو مستلزم لان لا يكون الضميمة نفس امرية لعدم انتهائها الى مبدأ
موجود مصحح لانتزاعها ولا بد في كل اعتباري نفس امري من مبدأ كذلك اذ الامر
الاعتباري لا يكون نفس امري الا اذا كان له مبدأ موجود في الخارج بل لا معنى
لنفس امريته الا كونه ذا مبدأ موجود في الخارج على ما صرحوا به فان قيل العمى امر
اعتباري نفس امري وليس له مبدأ موجود يكون بذاته منشأ لانتزاعه قلنا
بل له مبدأ موجود هو بذاته منشأ انتزاعه اعني الهوية الشخصية للاعمى على ما صرح
به المحقق الدواني في حاشيته على التجريد فانه قال مصداق الحمل في قولك زيد اعمى
هو زيد بحسب وجوده في الخارج فانه في ذلك الوجود على وجه يصح للعقل انتزاع
تلك الصفة عنه بان يقايس بينه وبين البصر فيجده مسلوبا عنه بالفعل بانتزاع القوة
النوعية فيحكم عليه بانه متصف بالعمى حكما صادقا لوجوده موصوفا في الخارج
على وجه يصح للعقل انتزاع تلك الصفة عنه والحكم بثبوتها له وظاهر ان صدق مثل
الحكم لا يقتضي ثبوت امر سوى الموصوف المعين على الوجه الخاص فلا خلط للسلب
عن الوجود الخارجي الا انه منتزع عنه امر موجود في الخارج انتهى كلامه وهو صريح
فيما ذكرنا وان كان ذلك المبدأ ليس نفس ذات الممكن من حيث هي ولا هي من
حيثية اخرى بل غيرها يرجع الى الاحتمال الاول وينتقل الكلام اليه حتى ينتهي
ثم ننقل الكلام الى مجموع تلك الامور الغير المتناهية فنقول ليس ذلك المجموع
مبدأ لانتزاع الموجودية بنفس ذاته من حيث هي لامكانه فيحتاج الى امر
آخر بعد فبقي ان يكون تغير الممكن عما كان عليه في نفسه من عدم صلاحيته
لانتزاع الوجود الى الصلاحية لذلك بعين الوجود بارتباطه بامر آخر ولا جائز

ان يكون واجبا بالذات فثبت ان موجودية الممكنات انما هي باعتبار ارتباطها
بالواجب بالذات الذي هو نفس الوجود الحقيقي الذي هو بذاته منشأ ومبدأ
لانتزاع الموجودية ومصحح لصدقها فهو الموجود والوجود الحقيقي وغيره انما هو
موجود باعتبار الارتباط به والانتساب اليه ارتباطا خاصا وانتسابا مخصوصا
يمكن ان يتحقق بين الواجب والممكنات لا بالحالية والمحلية لامتناعهما على ما حقق
في موضعه وهو المطلوب فان قيل قد قيل انه ليس في الممكنات شيء يوجد منه الوجود
والموجودية وراء نفس الذات الواقعة كالانسانية والفرسية وقال العلامة
الدواني في بعض حواشيه على التجريد والتحقيق كما عرفت ان الوجود مما ينتزعه
العقل عن الماهية ويصفها به ومصداق ذلك الوصف هو عين الماهية قلت
لا ريب في ان المأخوذ منه الوجود والموجودية ومصداقهما ليس نفس الماهية
من حيث هي والا لكان واجبا بالذات على ما مر غير مرة بل مرادهم ان الماهية
الممكنة من حيث انتسابها الى الفاعل مبدأ لانتزاع الوجود ومصداق لوصف
الموجودية فالوجود والموجودية منتزعة من ذات الممكن باعتبار نسبتها
الى الفاعل على ما صرح به المحقق الدواني ثم نقول تلك النسبة المتحققة بين
ذات الممكن وبين الفاعل التي باعتبارها ينتزع منها الوجود هل هي نسبة خاصة
وتعلق وارتباط مخصوص شبيه بالانضمام بوجه لا يكون لذات الممكن باعتبارها
هوية مستقلة مباينة للفاعل كل المباينة بحيث لا يمكن ان يشار اليها اشارة
عقلية مستقلة يكون ممتازة في تلك الاشارة عنه فيكون موجبا للتغير في نفس ذاته
او نسبة بين ذات الممكن المستقل في الهوية الممتاز في الاشارة عن غيره
وبين الفاعل المباين لها على ما هو المشهور المتقرر فان كانت تلك النسبة
هي النسبة المخصوصة بالوجه الذي مر اولا ثبت المطلوب فانا ما ادعينا الا ذلك
وهو ظاهر وان كانت هي النسبة المتحققة بين ذات الممكن والفاعل المباين لها
بالوجه الذي مر ثانيا فاقول الفطرة الصحيحة حاكمة بان نفس ذات الممكن المستقل
اذا لم يكن مأخوذة من حيث هي مبدأ لانتزاع الوجود ومصداقا لصدق الموجودية

لا يصير بمجرد حصول النسبة بينها وبين الامر المباين لها بالكلية من غير تغير فيها
مبدأ لانتزاعه ومصداقا لصدقه بل لا بد لصحة انتزاع الوجود عنها من تغير في
نفس ذاتها بالضرورة والحاصل ان ذات الممكن من حيث هي ان كان مبدأ لانتزاع
الوجود يكون بذاته متحيزا متحصلا مستغنيا عن الجاعل والفاعل بالضرورة وان لم يكن
من حيث هي كذلك لا يصير كذلك بمجرد حصول النسبة بينها وبين الوجود الا انه اذا
تحصلت وتقررت في الخارج بسبب الفاعل وبجعله اياها جعلا بسيطا تصير مبدأ
لانتزاعه قلت نحن نعلم بالضرورة انها اذا لم يكن مأخوذة بذاتها مبدأ لانتزاع
الوجود لا يصير بمجرد تقرر نفس تلك الذات التي ما كانت مأخوذة بذاتها مبدأ له
وقد بقيت على ما كانت عليه في نفسها من غير تغير فيها مبدأ لانتزاعه وكيف
يجوز عاقل ان لا يكون امر واحد تارة مصداقا لامر ومبدأ لانتزاعه اصلا
وهو بعينه يصير تارة اخرى بدون حصول تغير في نفسها مصداقا له ومبدأ
لانتزاعه لا اظنك تخفي مرتبة من هذا وتوضيح ذلك بعبارة اخرى ان حقيقة
الشيء وذاته بمحض افادة الفاعل وافاضة نفسها في الخارج بلا تغير وانضمام
امر اخر اليها لا تتصف في الخارج بمجرد تلك الافادة والافاضة الا بما كان
مقتضى تلك الحقيقة او بما كان لازما لها او بما يكون نفس تلك الحقيقة مصداقا له
بالضرورة ولا تتصف بغير ما ذكر قطعا فنفس حقيقة الممكن وذاته اذا كانت فائضة
من الفاعل في الخارج ومتقررة فيه بلا انضمام معنى اخر اليه او ارتباطه
بها لما لم يكن مقتضية للوجود والموجودية ولست هي مصداقا لها بنفسها
ولم يكن الوجود والموجودية لازما لها من حيث هي لا تتصف في الخارج
بمجرد تلك الافاضة والافادة بالموجودية قطعا ولا يصير مبدأ لانتزاعها
اصلا بل تبقى بعد الافاضة على ما كانت عليها في نفسها من حيث هي بالضرورة
والمنازع مكابر فنقرر بعبارة اخرى اخصر كل ممكن سواء كان
وجودا او ماهية ليس في حد ذاته بذاته موجودا يعني ليس مصداق موجودية
ومنشأ انتزاع وجوده نفس ذاته فاذا وجد فقد صار مبدأ لانتزاع الوجود

بعد

بعد ما لم يكن في نفسه كذلك وليس هذه الصيرورة الا تغيرا عما كان عليه في نفسه
بالضرورة وكما انه لا بد في كل تغير من متغير وفاعل له ولهذا يحتاج كل ممكن الى علة كذلك لا بد فيه
من ما به التغير من ضم ضميمة اليه او ارتباطه بامر اخر بالبداهة والمنازع مكابر
مقتضى عقله فكل ممكن يحتاج في الوجود الى ما به التغير ايضا وما به التغير لا بد ان لا يكون
متغيرا اصلا والا لاحتاج الى امر اخر به يتغير عما كان عليه في نفسه فيلزم التسلسل
واذا لم يكن متغيرا يكون واجبا ضرورة ان كل ممكن موجود متغير عما كان عليه في نفسه واذا
كان واجبا لا يمكن ان يتغير الممكن بانضمامه اليه اذ الواجب لا يمكن ان ينضم
لشيء اصلا بل لا بد ان يتغير الممكن بارتباطه اليه ارتباطا خاصا لا يعرف
كنهه وهو المطلوب ثم اقول لا يبعد ان يعبر عن هذا البرهان بعبارة اخرى اقرب
الى مدارك الافهام من الاعلام وذلك بان يقال ان الممكن المعلول حين الوجود
اما ان لا يكتسب من الفاعل حيثية مصححة لانتزاع الوجود عنه او يكتسب فان
لم يكتسب فقد بقي على ما كان عليه في نفسه من عدم صلاحيته لانتزاع الوجود عنه
فما صار موجودا بعد بالضرورة وان اكتسب من الفاعل تلك الحيثية على ما صرح
به العلامة الدواني ونقل عنه فنقول هذه الحيثية ليست نفس ذاته من حيث هي
والا لكان واجبا بالذات لما مر غير مرة فلا بد ان يكون غير نفس ذاته وعلى
تقدير الغيرية اما ان يكون امرا عينيا او يكون امرا انتزاعيا ولو كان امرا انتزاعيا
لا بد ان يكون نفس امري بالضرورة ولو كانت نفس امري لاحتاجت لنفس امريته
الى مبدأ موجود عيني اذ لا معنى للنفس الامري الا ذلك وذلك المبدأ الموجود
ليس نفس ذات الممكن من حيث هي والا لكان واجبا بالذات ولا ذاته من
حيثية اعتبارية اخرى والا ينتقل الكلام اليها حتى يتسلسل ويؤدي ذلك الى كونها
غير نفس امري لما سبق مفصلا بل يجب ان يكون اما مبدأ عيني غير نفس ذات
الممكن ايضا فتلك الحيثية المكتسبة اما هي نفسها موجود عيني غير ذات الممكن
او لها مبدأ انتزاع عيني غير ذاته وعلى التقديرين لا بد ان يكون ذلك الامر العيني

ولا يكون مباينا في الوجود للممكن الموجود كل المباينة لان حيثية انتزاع الوجود عنه امرا وما هو مبدأ
تلك الحيثية لا يمكن ان يباين بالذات بل لا بد ان يكون منضما اليه او مرتبطا به وعلى كلا التقديرين
لا يكون ممكنا والا ينتقل الكلام اليه فيتسلسل بل لا بد ان يكون واجبا والواجب لا ينضم الى الممكن
الموجود اصلا لاستحالته قطعا بل لا بد ان يكون الممكن الموجود مرتبطا به ارتباطا لا كارتباط
الحالية او المحلية لاستحالتهما في الواجب تعالى كما بين في موضعه بل ارتباطا خاصا وانتسابا
مخصوصا لا يعرف كنهه ويكون ارتباطه به حيثية مصححة لانتزاع الوجود عنه لكونه منه موجده
وفاعله وهذا ما اردناه فتدبر

رفع شكوك واوهام

بها يصح تحقيق المرام
في المقام اعلم ان بعض الاعاظم من الاعلام اورد على المذهب المختار من ان الواجب
وجود حقيقي والممكنات موجودة بالارتباط به والانتساب اليه وجوها من الايراد
منها ان كون الممكنات موجودة بالانتساب اليه تعالى مستلزم لكون انيته معلولة
الاول ولا يجوز ذلك فان الواجب موجب المعلول الاول وموجده فلو كان انيته
التي بتعلقه يكون موجودا يلزم تعين اثار الواجب من جميع الوجوه فان الايجاد والايجاب
غير كون الشيء به موجودا فيلزم التعين وايضا لو كان للواجب الموجد هو بعينه ما صار به
موجودا يلزم ان يكون امر واحد بعينه موجبا وغير موجب لشيء بعينه فيبطل ما بين ان الفاعل
لا يكون قابلا لاثره وتبين ان الموجب الموجد للشيء غير انيته التي بها وبتعلقها يصير موجودا
فان انية الشيء لا يوجبه ولا يوجده ومنها ان الفطرة الصحيحة حاكمة بان وجود الشيء لا يكون
مغايرا له فان وجود الشيء وصف وصفة له ولا يكون صفة شيء مغايرا عنه كما لا يخفى على عالم
ومنها ان الاتصاف اي التعلق بين امرين متاخر عنهما وان موجد الشيء وفاعله
هو المنشأ لتعلق ذلك الشيء به وكما يقولون ان ثبوت شيء لاخر فرع ثبوت المثبت له
يكون تعلق شيء باخر فرع ثبوت ذلك الاخر ولو توهم ان الماهية يتعلق بالوجود وليس
تفرع لثبوت المتعلق بكسر اللام فبعد الاغماض عن هذا القول ان الماهية المعدومة من
بين المعدومات كيف تخصص بان يتعلق بالوجود فان قيل ان الوجود الفاعل يعينه
ويخصصه ويجعله متعلقا بنفسه قلنا ان هذا التعيين والتخصيص تعلق ما فيكون متعلقا

قبل

قبل كونه متعلقا فافهم واقول لتحقيق الكلام في المقام بحيث يندفع عنه هذه الشكوك والاوهام
يستدعي تمهيد مقدمة هي انه يمتنع ان يكون للواجب تعالى بما سواه من معلولاته الا نسبة واضافة
واحدة والا لاختلفت الجهات والحيثيات في ذاته تعالى وهو ممتنع ممنوع قال العلامة الشيرازي
في شرح الاشراق ومما يجب ان نعلمه انه لا يجوز ان يلحق للواجب اضافات مختلفة
توجب اختلاف حيثيات فيه بل له اضافة واحدة هي المبدائية تصحح جميع الاضافات له
كالرازقية والمصورية وغيرهما واذا عرفت هذه المقدمة فنقول لا ريب في ان للواجب
نسبة الى معلولاته هي نسبة العلية والمعلولية والايجاد وهو ظ وعند تدقيق النظر
يظهر ان نسبة الوجود والانية الى معلولاته كما ذكرنا ايض فلا بد بناء على ان المقدمة
الثابتة ان يكون نسبة الوجود والانية بعينها نسبة العلية والمبدائية بل نقول على ما حققناه
يتضح ان الايجاد والعلية انما هي افادة الفاعل الموجد نفس ذات المعلول الممكن
متعلقا مرتبطا بنفسه لان الصورة المتصورة في كيفية الايجاد منحصرة في ثلث فانه اما
بافادة الفاعل نفس ذات المعلول مباينا له واما بافادته امرا ينضم اليه غير الوجود واقامت صفة
عليه فيصير مباينا لذاته واما بافادته المعلول حال كونه متعلقا مرتبطا بنفسه لا سبيل
الى الاول لما مر من ان الممكن الذي ليس في نفسه مبدأ لانتزاع الموجودية لا يصير
موجودا ومبدأ لانتزاعه بمجرد افادة الفاعل نفس ذاته المباينة له ولا الى الثاني
ايض لان الضميمة غير الوجود كامر ممكن يحتاج في الوجود الى وجود اخر فيتسلسل
الامر الى غير النهاية فيتعين ان يكون بافادة الفاعل نفس ذات المعلول متعلقا مرتبطا
بنفسه وجعله مرتبطا بذاته لا بافادته مباينا لذاته فيجب بالضرورة ان يكون نسبة العلية
والايجاد بعينها نسبة الوجود والانية واذا كانت كذلك فلا يلزم من كون وجود الممكنات
بارتباطها الى الواجب الحق تعين النسبة بينه وبين الممكنات ولا كونه موجبا لشيء
وغير موجب له اصلا فان نسبة العلية والايجاد بعينها نسبة الانية والوجود على ما عرفت
وما ذكره من ان انية الشيء لا توجبه ولا توجده يحتمل في الانية بهذا المعنى بل الموجب للشيء
الموجد له انما هو تلك الانية فلا يمكن ان يبنى عليه ما بين ان الفاعل لا يكون فاعلا

لا شك ان الموجب الموجد للشي غير ابقيه الى بها تعلقها يصير موجودا وتحقيق الكلام في المقام
انه كما عرفت في المقدمة لا يمكن ان يكون للواجب على غيره من معلولاته الا نسبة واحدة
ولا ريب في تحقق نسبة المبدائية والعلية بينه وبينها فكل نسبة اخرى دل على تحققها
عقلي او نقلي لا بد ان يرجع الى تلك النسبة فنسبة الاينية والوجود الى دل عليها ما ذكرنا
من البرهان يرجع الى نسبة المبدائية وكذا النسبة المعية المدلول عليها بقوله تعالى
وهو معكم اينما كنتم يرجع اليها فللواجب نسبة خاص وارتباط مخصوص بما سواه من
معلولاته هو باعتبار نسبة العلية والايجاد وباعتبار نسبة الاينية والوجود وباعتبار
نسبة المعية والقرب وليس بينها تغاير بالذات اصلا كما ذكره العلامة البهائي في
تفسيره من انه لا ذرة من ذرات العالم الا ونور الانوار محيط بها قاهر عليها اقرب
من وجودها اليها لا بمجرد العلم فقط ولا بمجرد الصنع والايجاد بل بضرب اخر لا يكشف المقال
عنه غير الخيال محل تامل فان نسبة الواجب على ما سواه لا يمكن ان يكون الا نسبة واحدة
وهي نسبة الصنع والايجاد باعتبار ونسبة المعية والقرب باعتبار بل نسبة العلم ايضا باعتبار
فتدبر تعرف ومن هذا التحقيق الذي هو حقيق بالتسليم تظهر جواب الاشكال الثاني ايضا فان
وجود الشي بهذا التقدير لا يكون مفارقا ومباينا له بالكلية ثم ما ذكره من ان وجود الشي
وصف وصفة له انما يسلم في الوجود الاعتباري لا في الوجود بهذا المعنى واما الجواب
عن الاشكال الثالث فيتضح بما اقول وهو ان الحق ان التعلق بين امرين لا يجب
ان يكون متاخرا عنهما وليس تعلق شي بشي وارتباطه به فرعا لثبوت شي من الطرفين
ولا محذور في الاستلزام المسلم فان وجود الممكنات بالمعلولية انما هو بعينه ارتباطها
وتعلقها بواجب الوجود فلا يصح ان يقال انها وجدت ثم ارتبطت وتعلقت
بواجب الوجود كما لا يصح انها ارتبطت وتعلقت بواجب الوجود ثم وجدت بل
تصير موجودة حال كونها مرتبطة بواجب الوجود فيكون وجودها منه تعالى هو بعينه الارتباط
والتعلق به نعم ان تعين المعلول وتخصصه ايضا بعينه الارتباط والتعلق به تعالى
اذ تعين المعلول وتميزه بعينه وجوده اعني تعينه به تعالى فلا يلزم ان يكون متعلقا

قبل

قبل كونه متعلقا قال المقصد الثاني في توحيد الواجب الحق تعالى اعلم ان توحيده تعالى
اما بحصر وجوب الذات فيه او بحصر خالقية العالم او الحصر المعبودية واما الثالث
فقد دل عليه الدلايل السمعية وانعقد عليه اجماع الانبياء عليهم الصلوة والسلام وكلهم دعوا
المكلفين اولا الى هذا التوحيد ونهوهم عن الاشتراك في العبادة فلا يحتاج الى بيان
واما التوحيد بالمعنى الاول والثاني فنبينهما في فصلين الفصل الاول في اثبات توحيده تعالى
في وجوب الذات اقول تمام كلام اعلام اهل الحكمة والكلام في اثبات التوحيد بهذا المعنى
غير تام وليس في شي من الكتب المتداولة ما يفيده بوجه تام وكل ما ذكروه لا يخلو عن شوايب
الاوهام وقد اهتديت بهداية الله تعالى بوجوه وجيهة حسنة سديدة ونذكر ههنا عدة
منها الاول ما سنح لي فاقول مفهوم الواجب بالذات لا بد ان يكون مجرد ذاته
ونفس هويته ومحض حقيقته من حيث هي مع قطع النظر عن غيرها مطلقا حيثية
انتزاع الوجود والموجودية والا لم يكن واجبا بذاته على ما مر بخلاف الممكن فان نفس
ذاته التي هي ماهيته ليست حيثية مصححة لانتزاع الوجود والحيثية المصححة مغايرة لها مكتسبة
من الفاعل على ما صرح به المحقق الدواني فالممكن شي موجود والواجب موجود بحت
اذ نفس حقيقته من حيث هي مصححة لانتزاع الوجود والموجودية انما تنتزع من نفس حقيقته
~~[illegible]~~ ومحضه ومحوضة ذاته وصرافة هويته بلا اعتبار نسبة وارتباط الى امر
مغاير له مطلقا فحقيقته من حيث هي محض حيثية انتزاع الوجود عنها ومصداق لصدق
الموجود عليها وهي معراة عن ملابسة ما بالقوة والامكان اعني الماهية والحاصل
ان الوجود والموجود كما يطلق على هذين المفهومين بالبديهة كذلك يطلق على حيثية
انتزاعهما ومصداق صدقهما بل هي الوجود الحقيقي حقيقة والمراد بالماهية ما يكون في حد ذاته
معرى عن تلك الحيثية اعني حيثية انتزاع الوجود فهي بازاء الوجود بهذا المعنى ومقابل له
ولما كان الواجب نفس ذاته من حيث هي حيثية انتزاع الوجود ومصداق لصدق الموجود
لا يكون له ماهية بهذا المعنى بل يكون موجودا بحتا اذ ليس الوجود بنفس ذاته الا الوجود الحقيقي
اعني حيثية انتزاع الوجود بخلاف الممكن فانه مشتمل على ما هو معرى في ذاته بدون اعتبار

الغير عنه حيثية انتزاع الوجود وعلى تلك الحيثية ايضا باعتبار الفاعل فانها مكتسبة
منه على ما تقدم فهو حيثية موجودة والواجب موجود بحت مقدس بذاته لا يمكن
ان ينتزع من نفس حقيقة امور مختلفة متباينة بالذات غير مشتركة في ذاتي اصلا مع قطع
النظر عنه غيرها مطلقا امر واحد محصل بعينه اي لا يكون حقائق مختلفة من حيث
انها مختلفة منشأ وموجبا لحصول معنى واحد محصل بعينه في العقل والمنازع في ذلك
مكابر مقتضى عقله فان الفطرة السليمة حاكمة بان الامور المختلفة المتباينة باعتبار
محض ذواتها المتباينة لا يكون مبدأ ومنشأ ومباعثا لانتزاع معنى واحد محصل بعينه
عنها ولا يصح ان يكون مصداقا لصدق مفهوم واحد بعينه عليها بل المفهوم المحصل
الواحد لا يمكن ان ينتزع من الامور المتعددة الا اذا كانت تلك الامور متماثلة
او مشتملة على الامور المتماثلة او يكون الاختلاف بين تلك الامور المتباينة مستندة
الى امر واحد او امور متشابهة من حيث انها كذلك واما بغير تلك الوجوه فلا يتصور ذلك
قطعا والامور العامة كالشيئية والامكان ونظائرهما لا ينتزع من نفس الحقائق
المتباينة بل انما ينتزع منها باعتبار الوجود المشترك بينها فانها من لواحق الوجود
واما الوجود ومفهوم الموجود فانما ينتزع من الحقائق المتباينة باعتبار ارتباطها
بالوجود الحقيقي الواحد وافراد المقول بالتشكيك على ما هو الحق مشتركة في تمام
الحقيقة وانما الاختلاف بينها في نحو الحصول والاجناس والفصول في المركبات
الخارجية ماخوذة منتزعة من المادة والصورة الخارجيتين اللتين كل منهما نوع
بالقياس الى افرادهما وفي البسائط الخارجية غير مشتركة حقيقة بل انما يتوهم
اشتراكهما على ما حققه بعض الاعاظم وكانا قد فصلنا ذلك في بعض رسائلنا
فارجع اليه مقدمة ثالثة الوجود والموجودية معنى واحد محصل مشترك بين جميع
الموجودات بالضرورة بل على ذلك الدلائل والتنبيهات المذكورة في كتب القوم
مشهورة بين الطلاب لا يقال لم لا يجوز ان يكون الوجود والموجودية كالجنس
مثلا في البسائط الخارجية لا يكون مشتركا حقيقة بل انما يتوهم اشتراكه لعدم التميز

لانا

لانا نقول الوجدان حاكم بوحدة الممكنة منها في ذلك المعنى الى علة ومؤثر ويستغني
الواجب فيه بعينه عن العلة والمؤثر مطلقا والمنازع مكابر ولما حصل ان وحدة
معنى الوجود والموجودية ضروري يحكم به الفطرة السليمة بخلاف اجناس البسائط
وبعد تقرير تلك المقدمات نقول الواجب بالذات بحكم المقدمة الاولى يجب ان
يكون بمجرد ذاته وصرافة هويته ومحوضة حقيقة حيثية مصححة لانتزاع الوجود والموجودية
التي هي معنى واحد محصل عنه فلو تعدد افراد الواجب بالذات لابد ان يتحقق
بينها ذاتي مشترك ليمكن ان ينتزع من مجرد نفس حقيقة كل منها المباينة لحقيقة
الاخر مع قطع النظر عن امر مغاير لها مطلقا مفهوم الوجود والموجودية التي هي
معنى محصل واحد لما مر في المقدمات الممهدة وذلك الذاتي المشترك اما ان يكون
نفس حقيقة تلك الافراد او جزءا لها وعلى كلا التقديرين يلزم امكان الواجب بالذات
اما على التقدير الاول فظاهر اذ يكون للواجب ح ماهية كلية وكونه ذي ماهية كلية
مستلزم لامكانه على ما حقق في موضعه واما على التقدير الثاني فلان الجزء المشترك
بينها ممكن بالذات ايضا لما مر آنفا والجزء المختص بكل منها ان لم يكن واجبا بالذات ايضا
يلزم ان يكون حقيقة الواجب بالذات محض الممكنات وهو مستلزم لامكانه وان كان
واجبا بالذات ايضا لابد من تحقق الجزء المشترك فيه ايضا والجزء المشترك
ممكن بالذات ايضا فيكون له جزء مختص واجب بالذات والجزء المختص الواجب بالذات
لابد ان يتحقق فيه الجزء المشترك فلابد له من جزء مختص واجب بالذات فينتقل الكلام
اليه حتى يذهب الى غير النهاية فيلزم ان يكون للواجب اجزاء غير متناهية ويكون
لكل واحد من تلك الاجزاء ايضا اجزاء غير متناهية وذلك مستلزم لانتفاء الواحد
وانتفاء الواحد مستلزم لانتفاء الكثير ضرورة انه لو لم يتحقق الوحدة لم يتحقق الكثرة
اصلا فتامل الثاني ما سنح لي ايضا وهو يستدعي تمهيد مقدمتين المقدمة الاولى
اذا استلزم امر لمعنى ومحال يجب ان يكون ذلك الامر متعينا متميزا بدون ذلك المعنى
والمحال فانه لو لم يكن لخصوصية ذلك الامر مدخل في هذا الاستلزام لكان لغيره

وان كان له مدخل فيه يلزم تقدم غيره على ذلك المعنى والحال بالفرض وهو ذلك نظر الى ان
الشي لا يستلزم وجوبه لانه لو كان كذلك لزم تقدم تميز ذلك الشي على غيره وجوده على وجوبه
فان الشي لا يستلزم شيئا الا بعد تميزه وتعينه كما مر وهو ممتنع ثم اذا الوجوب لو لم يكن
مقدما على الوجود على ما هو المشهور لا يخفى موقوف اعنه النسبة بالمقدمة الثانية
الشي لا يجب في مرتبة من مراتب الوجود سواء كان وجوبا ذاتيا او غيريا اذا تحقق
غيره في تلك المرتبة الا اذا كان وجوبه بحسب نشاة معينة ومرة مخصوصة مختصة به
في تلك المرتبة فانه لو لم يكن كذلك بل يكون وجوبه مطلقا غير مختص بنشاة دون نشاة
ومرة غير مرة لكان وجود غيره في تلك المرتبة منافيا لوجوبه فيها فانه حيث
تحقق الغير ووجد لم يتحقق ولم يوجد هو فلا يكون وجوده في تلك المرتبة واجبا
مطلقا والا لم يمكن عدم تحققه في تلك المرتبة بوجه من الوجوه بخلاف ما لو
اختص وجوبه بنشاة معينة ومرة مخصوصة به في تلك المرتبة فان عدم تحققه
بحسب نشاة معينة اخرى ومرة مخصوصة غيرها لا ينافي وجوبه بحسب النشاة
المعينة والمرة المختصة به وهو ظ وبعد تمهيد المقدمتين اقول اذا تعدد الواجب
بالذات في مرتبة من مراتب الوجود كا و ب فان كان وجوب آ وجوبا مطلقا
غير مختص بنشاة معينة ومرة مخصوصة وهكذا وجوب ب وجوبا مطلقا
غير مختص بالمرة المعينة والنشاة المخصوصة لم يكن كل من آ و ب واجبا بالذات
قطعا لما مر في المقدمة الثانية آنفا وان كان وجوب آ في مرتبة مخصوصة
وبحسب نشاة معينة في تلك المرتبة لا غير وكذا وجوب ب بحسب نشاة معينة
اخرى وفي مرة مخصوصة غيرها نقول تعين تلك المرة التي اختص وجوب آ بها
وبحسبها وتميزها عن المرة المختصة بوجوب ب اما بنفس حقيقة آ و ب او
بغيرهما من الامور الخارجة عن حقيقتهما فان كان بنفس حقيقة آ و ب يكون
لكل من حقيقة آ و ب مدخل في وجوبهما بالضرورة فيلزم تميز حقيقتهما قبل وجودهما
بل وجوبهما وهو ممتنع لما مر في المقدمة الاولى وان كان بامر مرتبة اخر من مرتبة

بغير حقيقتهما بل بامر خارج عنهما يكون لذلك الغير مدخل في وجوب آ و ب و وجودهما بالضرورة
فلا يكون آ واجبا بالذات وكذا ب هف فتامل تعرف عبارة اخرى
اذا تحقق واجبان بالذات في مرتبة من مراتب الوجود فاما ان يكون كل منهما واجب
التحقق في كل مرة من مرات الوجود المفروضة في تلك المرتبة فيلزم امكان كل منهما
بل يجب ان يكون كل منهما الآخر بالضرورة واما ان يكون كل منهما واجب التحقق في مرة
غير معينة وذلك مع انه غير معقول مستلزم لامكانهما ايضا واما ان يكون
كل منهما واجب التحقق في مرة معينة ونشاة مخصوصة مغايرة لمرة وجوب
تحقق الآخر فينتقل الكلام الى ما يميز احدى المرتين المخصوصتين عن الاخرى
ويتم الكلام على ما مر فتدبر تذييل اعلم ان العلامة الدواني قدس سره ذكر في رسالته
التهليلية على طريقة الاشراقيين برهانا على التوحيد زعم انه لا يرد عليها شي من النقوض
ما لزم ما عليه ويكفي رسالتنا هذه مشتملة على تقريرهم ايضا قال قدس سره بالفارسية
بعد ما بين على طريقة الاشراقيين اتحاد الانوار في الحقيقة زعمهم وجعله مقدمة للتوحيد
جهت اين مقدمه تمهيد يافت كه اختلاف ميان انوار بالنوع نيست بلكه بكمال ونقصان
در نفس حقيقه ايشانست با اتحاد حقيقت گوييم كه غني تواند بود كه نور غني مطلق متعدد
باشد چه اگر متعدد باشد تمايز ايشان بسبب حقيقت ولوازم آن نتواند بود زيرا كه
مشترك است ميان ايشان چنانچه گذشت وبعوارض نتواند بود زيرا كه
سبب اختصاص هر يك بعارض يا حقيقت ايشان باشد يا هويت يا امري خارج
اول باطل است زيرا كه حقيقه هر دو يكيست وثاني ظاهر البطلان چه تحصيل هويت
موقوف بر آن عارضست وثالث باطل زيرا كه ايشان محتاج در تحصيل هويت
موقوف بغير باشند پس غني مطلق نباشند وتمايز بكمال ونقصان هم
نتواند بود زيرا كه مفروض آنست كه هر دو نور غني مطلقند وهيچ ناقص غني
مطلق نباشد چه ناقص بالذات مفتقر است بكمال وهمانا كه دقيق فروشان
شود بازار جدال گويند چرا نشايد كه يك نور ناقص را آن كمال ممكن نباشد

پس اورا افتقار بکمال نیست چه افتقار در امر ممکن تواند بود ولیکن مسلم نیست که افتقار بکمال
دارد چرا نشاید که نور ناقص اگرچه مفتقر است بکمال مفتقر نبود و نور کامل در ذات
خود نیست بلکه باین معنی که نور کامل نیست گوییم باتفاق کافه عقلا از متکلمان و مشائیان
وغیرهم نقص بر واجب الوجود محالست چه نقص مستلزم امکانست و بدیهه
عقل حاکمست بانکه هر چیز که او را در وجود که منبع کمالاتست افتقار بغیر نیست
در توابع آن مفتقر بغیر نخواهد بود و این دعوی مخصوص اشراقیان نیست و اقول
الاصوب ان یقال فی اثبات امتناع افراد الواجب علی تقدیر تعددها بالکمال
والنقص علی مذاق الاشراق ان الفرد الناقص لا یکون واجبا بالذات اصلا
اذ الواجب بالذات لابد ان یکون غیر متناهیة فی الکمال بمعنی انه لا یمکن ان یتصور
فوق مرتبته مرتبة اخری فی الکمال واشد منها فانه لو لم یکن کذلک بل یکون متناهیا
فی الکمال فیکون فوق مرتبته فی الکمال مرتبة اخری او یمکن ان یتصور ذلک لاحتاج
بالضرورة الی مخصص قاهر یخصصه علی تلک المرتبة المخصوصة ویقهره علی ذلک الحد المعین
وهذه مقدمة اشراقیة یحکم به الذوق الصحیح بل الفطرة السلیمة لا ینکرها ایضا وما
ینکرها الا من لم یکن له ذوق صحیح اشراقی فالمناقشة فیها غیر مسموعة قال فی الاشراق
فنور الانوار شدته وکمال نوریته لا یتناهی فلا یتسلط علیه بالاحاطة
شیء واحتجابه عنا انما هو لکمال نوره وضعف قوانا لا لخفائه فلا یتخصص شدته
عند حد یمکن ان یتوهم وراءه نور فیکون له حد ومخصص یستدعی تخصیص وقاهر له
یقهره علی ذلک الحد فلا شیء وراءه وهو محیط بل هو القاهر بنوره لجمیع الاشیاء وقال
الشهرزوری فی الشجرة الالهیة ولا یجوز ان یتخصص شدة نوریته عند حد بحیث
یمکن ان یتوهم ان وراءه نور فانه لو کان کذلک لزم ان یکون له حد ومخصص فیستدعی
مخصصا یخصه اشد نوریة وقاهرا له بل هو القاهر لشدة نوریته لجمیع الانوار
فالفرد الناقص یکون معلولا البتة فلا یکون واجبا بالذات قطعا هف
ولا یخفی علی اولی النهی ان ما ذکرنا فی امتناع تمایز افراد الواجب علی تقدیر التعدد

بالکمال

بالکمال والنقص اصوب واولی مما ذکره المحقق الدوانی فی ذلک وما افاده فی جواب
الایراد الذی اورده علی الدلیل وذکره علی هذا المدعی مسطور هنا فان نقصان النقص
فی حد ذاته مم وبالنظر الی الکامل مسلم لکنه لا نم انه مخالف للاتفاق فان المعلوم
انه ما وقع الاتفاق علی انه لا یکون واجب انقص من واجب آخر علی تقدیر تعدده
وما وقع الاتفاق علی ان کل نقص مستلزم للامکان وهل هذا الا اول المسئلة
علی ان الاتفاق لو سلم لا ینفع فی هذا المقام ثم ما ذکره بقوله هر چیز که او را در وجود
که منبع کمالاتست افتقار بغیر نیست در توابع آن مفتقر بغیر نخواهد بود یدل علی انه
ما عرف معنی الکمال والنقص علی مذاقهم فان کلامهم کما صرح به انما فی الکمال
والنقصان فی نفس الحقیقة لا فی توابع الوجود واذا کان کذلک فلا معنی لقوله
هذا فی هذا المقام اصلا علی ما لا یخفی علی العارف بقواعد الاشراق الفصل الثانی
فی اثبات توحیده تع وهو حصر خالقیة العالم فیه وبیان ان الاله المدبر
للعالم واحد وما یدل علی ذلک وجوه متعددة نذکر فی هذا المقام بعض منها
الاول یقول خالق العالم بجملته واحد لان الامور المتعددة اذا کانت
مرتبطة متعلقة بعضها ببعض منتفعة بعضها من بعض بحیث لا ینتظم حال بعضها
بدون غیره کاعضاء حیوان واحد واذا کانت مصنوعا کان صانعها واحدا
بشهادة الفطرة بان الامور المرتبطة المتسقة المنتظمة المترتبة علی نفعها
وانتظامها وارتباطها وانه بوجه کانها امر واحد لا یکون الا فعل الفاعل
واحد وهذا الحکم مثل الحکم بان فاعل الفعل المتقن عالم بل نقول ان
العقلاء والحکماء صرحوا بان فاعل الافعال المحکمة المتقنة عالم مرید والشیخ الرئیس
فی النجاة صرح بان اعضاء الحیوانات ما فیها من الدقایق والمنافع والارتباط
والانتفاع غیر صادرة من الطبیعة وانما هی صادرة عن علم وارادة ولا یخفی
علی المنصف ان هذا التصریح والاعتراف متضمن للاعتراف بالحکم الذی
اشرنا الیه فان اتقان الافعال لا یدل علی علم فاعلها الا اذا کان ذلک الفاعل عل

ز رب سهر

واحدا واما اذا كان كل جزء من الفعل صادرا عن فاعل آخر فلا يلزم من الاحكام والاتقان
علم في علم وبالجملة دعوانا ان الحكم بوحدة فاعل مثل تلك الامور المرتبطة المتعانقة
التي بمنزلة امر واحد ليس ابعد ولا اخفى من الحكم بعلم فاعل الفعل المحكم بل العلم به
وهو معتبر ضمنا في الحكم بعلم ان فاعل الذي فعله محكم ثم ان الناظر في السموات والارض
وساير اجزاء العالم يعتقد الحكم بانها مرتبطة متعلقة بعضها ببعض منتفعة بعضها من
بعض مترتبة على انتفاعها ولطائفها وارتباطها فوايد كثيرة كانها امر واحد فالعالم
لو كان مصنوعا كان صانعه واحدا لكنه مصنوع مخلوق فصانعه وخالقه واحد
وهو ما اردناه لا يقال لم لا يجوز ان يكون كل جزء من اجزائه مصنوعا لصانع آخر
وصانع الكل باحد تلك الاجزاء ونظمها وربط بعضها ببعض بوجه ينتفع بعضها من
بعض كصانع البيت لانا نقول الاجزاء مخلوقة بالربط والتعلق وبالجملة بوجه
لا يحصل الانتفاع منها الا بخلقها كاعضاء الانسان لا ان الانتفاع يعرضها بعد الخلق
كاجزاء البيت ولهذا يتاثر بعضها عن بعض بخلاف اجزاء البيت والحاصل ان تلك الاجزاء
وجدت مرتبطة منتظمة متعلقة بعضها ببعض لا انها وجدت ثم ارتبطت وانتظمت
فتامل تقرير آخر قد بين في موضعه ان العالم الجسماني واحد طبيعي وانه حيوان واحد
والفطرة السليمة تحكم بان الواحد الطبيعي وان كان ذا اجزاء مختلفة اذا كان مصنوعا
يكون صانعه واحدا فانه لا يجوز عاقل ان يكون فاعل شخص واحد من الحيوان وموجده
متعددا بل يحكم حكما حتما جزما بانه ما صدر ذلك الشخص الواحد الا عن فاعل واحد
ومن جوز ان يكون فاعل شخص واحد طبيعي متعددا فقد خرج عن الفطرة الانسانية
والعالم الجسماني ممكن بجميع اجزائه فيكون مصنوعا ولكونه واحدا طبيعيا وحيوانا
واحدا شخصيا يجب ان يكون صانعه وفاعله وموجده ومدبره واحدا لما مر فتدبر
الوجه الثاني ما ذكره بعض الاعاظم ولا بد في تقريره من تمهيد مقدمات الاولى
ان الامور المتلازمة يجب ان يكون بعضها علة للبعض او يكون كلها معلولة لعلة متلازمة
او علة واحدة بجهات متلازمة بالضرورة ثم ان اللزوم كالتلازم من استلزام العلية

بل

بل المنشأ هو اللزوم بحكم الفطرة الثانية لا يمكن ان يتحقق بين واجبين بالذات
تلازم اذ التلازم انما هو امتناع الانفكاك بوجه يكون الانفكاك بما هو انفكاك او افتراق
مستلزما للمحال فلو كان بين واجبين تلازم يمتنع انفكاك كل عن صاحبه امتناعا
لازما من الانفكاك كان بينهما علاقة علية بحكم المقدمة الاولى وهو ممتنع فلو امتنع
انعدام واجب لم يكن ذلك تلازما بل ذلك الامتناع لامتناع عدم الواجب لا لامتناع
الانفكاك بما هو انفكاك المقدمة الثالثة لا يمكن ان يكون جسماني علة موجدة للجسم وفاعلا
موثرا للبعد الجوهري قطعا وقد حقق ذلك في موضعه المقدمة الرابعة ان بين
اجسام العظام الرئيسة لهذا العالم تلازم وكذا بينها وبين اعراضها بل بين اكثر الاعراض
ومحالها لما حقق ذلك في مظانه ولو فرض عالم آخر امكن اثبات التلازم بين اجسامها
العظام واجسام هذا العالم وبعد تمهيد تلك المقدمات نقول لما كان بين الاجسام
المختلفة الرئيسة لهذا العالم تلازم لا بد ان يكون بينها علاقة علية لما مر ولا يمكن ان يكون بعضها
علة للبعض لما مر في المقدمة الثالثة فلا بد ان يكون كلها معلولات لعلة واحدة مجردة
بجهات متلازمة او مجردات متلازمة ولا يمكن انتهاء الامور المتلازمة الى الواجبين
لما مر من انه لا تلازم بين الواجبين فينتهي علل اجسام هذا العالم الى واجب مجرد واحد وهو المط
بل نقول للتلازم واللزوم بين الامور الجسمانية من الاعراض والصور الجوهرية ومحالها
والمجردات التي تعلقت بهذه الاجسام والجسمانيات على تقدير وجودها لما بين في محله
يلزم ان يكون سلسلة ممكنات هذا العالم كلها منتهية الى واجب واحد بل لو فرض عالم
جسماني آخر يجب انتهاء الكل ايضا الى الواجب الواحد فتدبر فان قيل لم لا يجوز ان
يكون اجسام هذا العالم مختلفة الذوات متعددة بل يكون بعدا واحدا متصورا بالصور
مختلفة متباينة فيكون هذا العالم جسما واحدا متعددة مختلفة قلنا هذا الجسم المتصل
الواحد والبعد الجوهري مركب من اجزاء متلازمة هي الهيولى والصورة الجسمية
فلا بد ان ينتهي علته وعلل اجزائه الى واجب مجرد واحد وايضا بين هذا الجسم المتصل
الواحد وبين الصور المتعددة المختلفة الحاصلة فيه لزوم بل تلازم فلا بد ان ينتهي

عليها الى واجب مجرد على انه لا شك في وقوع الانفصال بين اجزاء هذا الجسم المتصل
الواحد فعلى هذا التقدير لا يخفى ذلك الانفصال واردا على متصل بين اجزاء هذا الجسم
فرادة لانه خلاف المفروض من وحدة الجسم والبعد الجوهري فالانفصال طارئ على
هذا التقدير المنفصل ويظهر بانه ينعدم هذا الجسم الواحد ويحدث جسمان وبعدان
آخران فنقول بين هذين الجسمين والبعدين اي ذينك مثلا تلازم والا يلزم الخلا فلا بد
ان ينتهي عليتهما الى واجب واحد وهو المطلوب فتامل ولا يخفى عليك انه لا يلزم منه نفي تعدد
الحقائق للعالم وحصر خالقية العالم في واحد اللهم الا ان يقال المفهوم المتبادر المتعارف
بل المعنى الحقيقي للشريك في الفعل ان يكون لكل من الشريكين فعل واثر ويكون كل
منهما مستقلا في فعله وتأثيره واحداث اثره فاذا فرض فاعلان يكون اسباب
فعل احدهما من الآخر لم يكونا شريكين بل يكون الذي هيأ اسباب فعله من الآخر
واسطة وآلة للآخر ولا يخفى ان وجود الفاعل من اسباب فعله وكذا قدرته وتمكنه
من الفعل ولان الممكن لا يؤثر بامكانه بل لا يؤثر الا بعد ان يكون واجبا فاذا كان
غيره موجبا موجدا له وتأثير العلة حال وجود المعلول كان وجوده منوطا مربوطا
بعلته والايجاد فرع الوجود فيكون ايجاده لغيره فلم يكن مستقلا في الايجاد فلم يكن
شريكا لموجده ومبقيه وحافظه ومكنه من التأثير بل يكون بمنزلة الآلة لموجده ومن
جعله بحيث يؤثر ومكنه من التأثير وهيأ له اسباب تأثيره وفعله مثلا لا يقال للتلميذ
انه شريك للنبي في التعليم والقلم شريك للكاتب في الكتابة فتامل فيه

الخاتمة

انا نختم الكلام في هذا المقام بما يكون تفسير القول تعالى شانه ولو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فانه تعالى شانه استدل به على نفي تعدد الآلهة الخالق للعالم المدبر له وجمهور
المتكلمين قد فسروه بالدليل المشهور الموقوف عندهم بالتمانع كما هو مذكور في
الكتب المتداولة بين الطلبة وقال العلامة الدواني في شرح العقائد العضدية
قد قيل انه دليل اقناعي لجواز ان يتفق فلا يلزم الفساد ويمكن ان يقال ان التعدد
يستلزم امكان التخالف وعلى تقدير التخالف اما ان يحصل مراد احدهما او كليهما

اولا يحصل شيء منهما والكل محال اما الاول فلاستلزامه كون الآخر عاجزا فلا يكون خالقا
وقد فرض هف واما الثاني فلاستلزامه اجتماع النقيضين واما الثالث فلارتفاع
النقيضين فان منع استلزامه امكان التخالف لجواز ان يكونا متفقين في
الارادة بحيث يستحيل اختلافهما اما لان مقتضاهما ايجاد الخير او ما الغالب فيه الخير
واما لان ذاتيهما تقتضي الاتفاق فالجواب انه لا يخلو ان يكون قدرة كل واحد منهما وارادته
كافية في وجود العالم او لا شيء منهما بكاف او احدهما فقط فعلى الاول يلزم اجتماع
المؤثرين التامين على معلول واحد وعلى الثاني يلزم عجزهما لانهما لا يمكن لهما التأثير
الا باشتراك الآخر وعلى الثالث لا يكون الآخر خالقا فلا يكون الها افمن يخلق كمن
لا يخلق لا يقال انما يلزم العجز اذا انتفى القدرة على الايجاد بالاستقلال اما اذا كان
كل منهما قادرا على الايجاد بالاستقلال ولكن يتفقان على الايجاد بالاشتراك فلا يلزم
العجز كما ان القادرين على حمل خشبة بالانفراد قد يشتركان في حملها وذلك لا يستلزم
عجزهما لان ارادتهما تعلقت بالاشتراك وانما يلزم العجز لو ارادا الاستقلال ولم
يحصل لانا نقول تعلق ارادة كل واحد منهما ان كان كافيا لزم المحذور الاول
وان لم يكن كافيا لزم المحذور الثاني والملازمتان بينتان لا تقبلان المنع وما اورده
من المثال لسند المنع لا يصلح للسندية اذ في هذه الصورة نقص كل منهما
من الميل الذي يستقل به في الحمل قدرا ما ثم بالميل الصادر عن الآخر حتى يحصل الخشبة
بمجموع الميلين وليس واحدا منهما بهذا القدر من الميل فاعلا مستقلا وفي ما نحن فيه
ليس المؤثر الا تعلق الارادة والقدرة ولا يتصور الزيادة والنقصان في
شيء منهما وهذا وجه متين من سوانح الوقت لا يعرفه الا المنصف ربه وبيده
التوفيق هذا ما افاده واقول فيه نظر لانه لا يلزم من كفاية مجرد القدرة والارادة
من كليهما في وجود العالم بل ولا من كفاية تعلق الارادة منهما ايضا اجتماع المؤثرين
التامين على معلول واحد الا اذا اجتمع تعلق ارادة احدهما بوجود العالم
بتمامه مع تعلق ارادة الآخر بوجوده بتمامه ايضا بالفعل وهو ظ ولعله لا يتعلق

ارادة كل منهما بوجود ما تعلق به ارادة الآخر بل انما يتعلق ارادة احدهما بوجود بعض
من اجزاء العالم مغاير لما تعلق به ارادة الآخر فلا يلزم اجتماع المؤثرين التامين على
معلول واحد ولا عجز احدهما ولا عدم كونهما خالقا مطلقا نعم لو تعلق ارادة كل منهما
بوجود العالم بتمامه كان كافيا ويلزم اجتماع المؤثرين التامين على معلول واحد لكن
لا يتعلق ارادة كليهما بوجود العالم بتمامه فلا يلزم اجتماع المؤثرين التامين على معلول
واحد بالفعل اصلا وان قيل يجوز ان يتعلق ارادة كليهما بوجود العالم بتمامه عاد
المنع بعينه فتامل فالاولى ان يوجه الدليل بما اقول وهو انه لا يخلو من ان يكون قدرة
كل واحد منهما وتعلق ارادته كافيا في وجود العالم او لا شيء منهما بكاف او احدهما كافيا
فقط فعلى الثاني والثالث يلزم عجزهما او عجز احدهما او عدم كونه خالقا وعلى الاول
يلزم استناد العالم الى ما لا يتوقف عليه وجوده بخصوصه والحق ان المعلول لا يستند
الا الى ما يتوقف عليه بخصوصه اذ لو امكن كون احد الامرين او الامور كافيا في
وجوده كان العلة بالحقيقة هو القدر المشترك فيلزم ان يكون الواحد بالعموم علة للواحد
بالعدد وهو ممتنع تم وقد صرح المحقق الدواني بذلك في حواشيه على التجريد فتدبر
لكن ههنا موضع نظر دقيق سنح لي لا يندفع بما قررناه من التوجيه وهو ان يقال
انا نختار ان قدرة كل منهما وارادته غير كافية في وجود هذا العالم بعينه وتشخصه
بل قدرة واحد منهما وارادته كافية فيه ولا يلزم عجز الآخر الا اذا لم يكن الآخر قادرا
على ايجاد مثل هذا العالم ايضا فان كون احد القادرين قادرا على ايجاد عين
اثر الآخر المعلول المشخص ممتنع ولا يلزم من عدم القدرة على المح عجز اصلا وقطعا
كما لا يخفى على اولى النهى ولا يلزم منه استحالة كون احدهما قادرا على فعل الآخر استحالة
كون احدهما قادرا على مثل فعل الآخر فيجوز ان يكون احدهما قادرا على مثل
فعل الآخر لا على عينه ولا يستلزم ذلك اجتماع المؤثرين التامين على معلول
واحد شخصي بل انما يلزم جواز اجتماعهما على معلول واحد نوعي ولا محذور فيه
على ما هو المشهور والحاصل انه لو كان هذا العالم بعينه اثر الواحد منهما ويكون الآخر

قادرا على ايجاد مثله لا عينه او يكون بعض اجزاء العالم اثر الواحد منهما وبعض آخر
من اجزائه اثر الواحد الآخر منهما ويكون كل منهما قادرا على مثل ما قدر عليه الآخر
لا على عينه لا يلزم عجز احدهما اذ لا عجز في عدم القدرة على المح ولا اجتماع المؤثرين
التامين على معلول واحد شخصي وهو ظ فان قيل على التقدير الاول لم يكن
احدهما الها للعالم اذ المراد بالاله هو الخالق للعالم والمطلوب ههنا نفي تعدد الاله
الخالق للعالم لا نفي تعدد الواجب بالذات ويلزم منه على هذا التقدير ذلك قلنا
يجوز وقوع الاحتمال الثاني ولا يلزم عجز احدهما ولا اجتماع المؤثرين التامين
على معلول واحد شخصي ولا عدم كون احدهما الها خالقا كما لا يخفى هذا او نقول
على ما قررناه من التوجيه ايضا ان قدرة كل منهما وتعلق ارادته غير كافية
في وجود ما تعلق به ارادة الآخر بعينه وتشخصه فلا يلزم استناد المعلول الى
ما لا يتوقف عليه بخصوصه ولا عجز احدهما الا اذا لم يكن الآخر قادرا على مثل
ما اوجده الآخر وهو مم فان عدم القدرة على المح ليس عجزا وتحمل استحالة
كون احد القادرين قادرا على عين فعل الآخر كما ذهب اليه بعضهم بل هو الحق
الحقيق بالتصديق فان التحقيق كما مر ان المعلول لا يستند الا الى ما يتوقف عليه
بخصوصه والا يلزم كون الواحد بالعموم علة للواحد بالعدد وهو مح وايضا قد
حقق في موضعه ان التشخص انما هو نشأة الوجود ولا ريب ان نشأة
وجود الصادر من ا مثلا مغاير لنشأة وجود الصادر من ب وان فرض
اتحاد الصادرين في تمام الحقيقة وفي جميع المشخصات المشهورة فلا يتصور
ان يكون الصادر عن ا بعينه صادرا عن ب اصلا فان قيل بناء على ما ذكرت
يجوز اجتماع المثلين في محل واحد بعلتين فاعليتين وهو خلاف ما اتفق عليه
القوم بل خلاف الحق ايضا قلت العلة الفاعلية في الامثال واحد بل
نوعها فلا بد في تعدد المثلين من تعدد المحل اذ لا يتصور فيها تعدد العلة الفاعلية
فتامل وانت تعلم انه بما ذكرناه ينهدم بنيان الدليل المشهور بالتمانع رأسا

ونظهر انه لا یکاد یتم بوجه من الوجوه قطعا فالاصوب ان تفسیر الآیة الکریمة
بما هو قریب مما مر وهو ان یقال لو تعدد الاله الخالق الصانع للعالم لفسد العالم
وخرج عن النظام الذی هو علیه وبطل الارتباط الذی بین اجزاء العالم واختل النظم
والاتساق فیها فانه لم یکن حینئذ الانتظام والاتساق ولم یحصل ذلک الارتباط والاتساق
ولم یوجد الصلاح الوحدانی والائتلاف الطبیعی بل لو تعدد الواضع منشأ ا
الصنع بتعدد الرؤساء متکثرة وتحلل الارتباط والاتساق
والسیاسة التی بین اجزائه
ونفی النظام الواحد والانتظام
والائتلاف الطبیعی الواقع منها کما
یشهد به الفطرة السلیمة ویحکم علیه الفطنة الصحیحة
القویمة قال بعضهم بالفارسیة باز عقلا که در
کون کردیده بوحدانیت کمون جل ذکره سفر کردند طرقی سفر ایشان ان بود که
چون نهاد عالم را دیدند که بیک تدبیر میرود واز نهاد خویش می نگردد مثلا آفتاب
نکاهد وماه کاهد وافزاید وروز وشب بریک تدبیر میروند وخلقت حیوانات
بریک نهاد است ومنافع آسمان با منافع زمین متصلست قال الله تعالی
ما تری فی خلق الرحمن من تفاوت نمی بینی ای شنونده در آفرینش خداوند بخشنده
جل ذکره هیچ خلل وعدم مناسبت وملایمت وکاینات در کشتن یک نظم دارد
وچون یک سلسله است وهر چند باجزا متعدد ومتفرق است در تعلق بعضی ببعضی
وحاجت بعض ببعضی یک روی دارد ویک مزه دارد در سرشت ایشان نزا
که مدبر عالم جل ذکره حکمت هر کاری که مدبر روی بیش از یکی بشد در آن کار
اختلاف افتد وخلل بآن کار راه یابد وچون مدبر یکی بود آن کار متسق ومنتظم
بود وقرآن کریم باین معنی اشاره فرموده قال عز من قایل لو کان فیهما الهة

قال عز من قایل الا الله

الا الله لفسدتا سبحان رب العرش عما یصفون وقال عز من قایل سنریهم
آیاتنا فی الآفاق وفی انفسهم حتی یتبین لهم انه الحق وقال بعض المحققین بعد ما بین
لوازم اختلاف حرکة الشمس طولا وعرضا وعمقا وما یترتب علیها من المصالح الا
ای برادر اگر فهم این معنی که گفتم ترا میسر شود بدانکه زمین وآسمان بمنزله
یکجز است دست بهم داده وکل جهان بمنزله یک جزست مشتبک بیکدیگر وهمه بهم
متعلق چون آدمی واحد که بعضی از و سر است وبعضی تن وراه از سر بتن مفتوح
وهم دار سر بتن واصل کما قال سبحانه یعلم ما یلج فی الارض وما یخرج منها
وما ینزل من السماء وما یعرج فیها ای برادر این شناخت ترا هر کس که این شناخت
یابد مضطرب نزد بار قرار بصانعی واحد حکیم که این کثرت را نظام واحد بخشیده
وهر جزو را جای خود بداشته مگر آنکس که مزاج فطرتش اعوجاج گشته باشد وذاهل شده
کالذی استهوته الشیاطین فی الارض حیران له وقال المحقق الدوانی فی
بعض رسایله اگر کسی دیده بتبصر واعتبار بگشاید وگرد سراپای عالم برآید
از مفتح آن که عالم روحانیات است تا منتهی که عالم جسمانیات است همه را یک
سلسله مشتبک منتظم بیند بعضی در بعضی فرو رفته وهر یک بتالی خود مرتبط
بلکه همه بهم مرتبط چنانچه بنداریک خانه است بر اصحاب بصیرت ناقده مخفی
نیست که مثل این ارتباط والتیام جز بوحدت صانع صورت انتظام نپذیرد
صنایع بر چنانچه از ملاحظه صنایع صانع متعدد بر هوشمند متبصر را این معنی منکشف گردد
که با وجود آنکه بتحقیق موجد همه یکیست چه نزد محققان اهل دانش وبینش
مقرر است که موثر حقیقی در همه اشیا خود واحد نیست بواسطه آنکه مصدر
صوری مختلفست نسبتی منافره ومناکره میان مصنوعات ایشان ظاهر
میگردد واز ملاحظه این معنی واحوال آن متفطن هوشمند را معلوم گردد که
اینچنین وحدت وانتظام که در اجزاء عالم واقع است جز بوحدت صانع آن نتواند
بود چنانچه مضمون کریمه لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا مبنی از آنست

ونزد اهل اعتبار روا ارنی بینهی کافیست کہ ان فی خلق السموات والارض واختلاف اللیل
والنهار لآیات لاولی الالباب واز ینجاست کہ بعضی از اصحاب نفوس مشرقہ
گویند کذبت الثنویة وایم اللہ لوکان الہ آخر فابی تنغص ابی النظام تحسین
فکیف لایابی الهین اشهر وعلی هذا یکون معنی الآیة الکریمة انہ لوکان فیهما آلهة
الا اللہ فتعدد الآلہ المؤثر فیهما لفسدتا ای خرجتا عن هذا النظام الوحدانی
وتلک الارتباط والائتلاف الطبیعی واختل انتظامهما وبطل ارتباطهما ولا یتوهم
انہ اقناعی بل الفطرة السلیمة تشهد بان الامور المرتبطة المتسقة المنتظمة المترتبة
علی تعانقها وارتباطها وانتظامها فوائد بوجہ کانها امر واحد لا یکون الا فعلا
لفاعل واحد قال ابو الحسین العامری فی بعض رسائلہ ثم قالوا لولا ارتباط
بعض الموجودات بالبعض علی الوصف الحقیقی والنظم الحکمی لما دلت الجبلة
علی ان مبدعها واحد محض فی الحاق ارتباطها اذا قربہ الشبہ من حال التوءمین
المضمومین للعنان وتمسکہ فی ترکیب المزارع اشہر فیتبین وظهر ان الصانع
للعالم ومبدعہ لغایتہ بهدایتہ المخلوقات وجد الموجودات المتکثرة مع
تخالفها وتباینها علی وجہ ونحو یشهد کل فطرة سلیمة علی وحدة صانعها ومکونها
ومبدعها ومدبرها ففی کل شیء لہ آیة تدل علی انہ واحد فالعالم کلہ اجلی حجة
للعقل علی وجود الصانع ووحدتہ وادراک هذا المعنی مرکوز فی الجبلات
وهو الذی یضطرهم الی دعاء اللہ فی مواقع الحاجات والضرورات فانکار
المنکرین وجحود الجاحدین من الملحدین والمشرکین انما هو من خذلان رب
العالمین نعوذ باللہ من خذلان اللہ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هدیتنا
وهب لنا من لدنک رحمة انک انت الوهاب وصل علی محمد وآلہ الهادین
للحق والصواب والمزیل للزیغ والارتیاب
فی کل باب هذا آخر ما اردنا ایرادہ فی هذه
الرسالة والی اللہ الرجوع فی البدایة
والنهایة

تم تم